الحد الغربي وأثره على الأمن القومي المصري ودوره في دعم التنمية المستدامة "دراسة في الجغرافيا للسياسية"

إعداد

ميادة ممدوح عبدالله محمد

معيدة بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

أ.د محمد زكى السديمي

أستاذ الجغرافيا الاقتصادية وعميد كلية الآداب الأسبق- جامعة طنطا

أ.د عبدالرازق بسيوني الكومي

أستاذ الجغرافيا الطبيعية ورئيس قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

بكلية الآداب _جامعة طنطا

المستخلص:

يشكل مفهومي الأمن القومي والتنمية المستدامة، مفاهيم متكاملة، تعضد بعضها بعضاً، في خدمة تطلعات الأفراد والشعوب حول العالم، لذا فهما مفهومان مترابطان في عدة أوجه من وجوههما ،وتناول هذا البحث دراسة الحد الغربي وأهميته الاستراتيجية وأثره في الأمن القومي المصري، حيث تتم دراسة الموقع الطبيعي للحد الغربي وتطوره وأجزائه التي تتكون من القطاع الشمالي وأهميته الاستراتيجية بحيث يتكون القطاع الشمالي من السهل الساحلي، هضبة السلوم (الهضبة الشمالية)،وتجويف سيوة جغبوب، وتمت دراسة طريق سيوة جغبوب الجديد الذى أنشئ عام ٢٠١٦م، ثم دراسة القطاع الجنوبي الفلكي الذى يتكون من منطقة بحر الرمال العظيم والهضبة الجنوبية؛ الحدود الغربية لها تأثير كبير في العلاقات الدولية، لذلك فإنها تمثل نقطة قوة وضعف للأمن القومي المصري، فقد كانت تمثل نقطة ضعف للأمن القومي المصري أيام الانقلاب العسكري والثورات الليبية والمصرية، وكانت تكثر خلال هذه الفترة عمليات التهريب للأسلحة والذخائر والمخدرات، وهذا خلال سنوات (٢٠١١-٢٠١٥م) ثم قل تهريب الأسلحة والذخائر والمخدرات خلال السنوات (٢٠١٨-٢٠٢٢م).

وسوف يتم أيضًا دراسة المنطقة الحدودية التي تقع من ضمنها محافظة مطروح، ودراسة منفذ السلوم البري، ودراسة حجم الصادرات والواردات المصرية التي تتم من خلال الحدود الغربية بين مصر وليبيا خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٩م)؛لذلك أصبحت الحدود نقطة قوة للأمن القومي المصري بعد انتهاء الحروب والثورات وتحسين الأوضاع الاقتصادية لمصر وليبيا وزيادة حجم الصادرات والواردات بينهما من خلال منفذ السلوم بمنطقة الدراسة؛ مما يعطي نقطة قوة لمحافظة مطروح.

تُعد محافظة مطروح من أهم المحافظات الحدودية وأهمها بالنسبة للأمن القومي المصري لأنها تُعد مصدر تهديد للأمن القومي للدولة؛ لكونها منطقة حدودية تربط بين مصر وليبيا، ويفصلها بين الدولتين الحد الغربي المصري.

سوف تتم دراسة مشكلة الألغام الموجودة في بعض مناطق منطقة الدراسة، بحيث تتم دراسة أماكن وجودها ومشكلاتها وعوائق إزالتها، ودراسة مراكز مكافحة الألغام في مصر؛لأن وجود مناطق الألغام وانتشارها في بعض المناطق المذكورة في هذا الفصل تهدد الأمن القومي المصري، وتمثل نقطة ضعف؛ لتعطيلها مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، وتعطيل إقامة مشروعات التنمية في الساحل الشمالي وبعض مناطق مرسي مطروح.

وسوف يتم تناول دراسة مشكلة التهريب التي يتمكن قوات حرس الحدود من ضبطها ليتمكن رجال الجمارك بالسلوم بضبطها قبل تهريبها عبر الحدود الغربية، وسوف تتم دراسة كميات وأنواع التهريب وقيمتها.

الكلمات الافتتاحية: التنمية المستدامة- الحد الغربي- الأمن القومي- الجغرافيا السياسية.

أهداف الدراسة، وأسبابه:

أسباب اختيار الموضوع:

١-يؤثر موقع محافظة مطروح في أمن مصر القومي؛ حيث يمنح الدولة قوة ووزنًا سياسيًّا.

٢-تتميز محافظة مطروح بمقومات اقتصادية وأيكولوجية لتحقيق تنمية شاملة لمصر، ويساعد ذلك على تعزيز الأمن القومي والمواطنة.

٣-تُعد دراسات اللاند سكيب وأثره في الأمن القومي المصري من الدراسات التي يقل اهتمام الباحثين في حقل الجغرافيا السياسية بها.

٤-تعد محافظة مرسى مطروح، والحد الغربي بوابة مصر الغربية، ولها دور كبير فى تعزيز الأمن القومي المصري والتنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف عدة، من أهمها:

١-الوقوف على مدى تأثير موقع محافظة مطروح في أمن مصر القومي ودوره في فرض الدولة للأمن والاستقرار.

٢-الإفادة من مخرجات المشروعات المقترحة بالمحافظة، وعوائدها الاقتصادية ، وإمكانيتها الاستثمارية، والفرص المتاحة منها، نظرًا إلى أهميتها، وتأثيرها في أمن مصر القومي، والتنمية المستدامة.

٣-التعرف على مشكلات منطقة الدراسة، مع مراعاة الوضع الحالي لها، وموجهات ومتطلبات التنمية الداعمة لها.

٤-تقييم الدور الذى تلعبه الحدود السياسية في نمط استخدام الأرض بمنطقة الدراسة.

مناهج البحث وأساليبه:

(١) المنهج التاريخي (The Historical approach):

يُستخدم هذا المنهج في تتبع تطور الظاهرة السياسية ودراسة تطور لاند سكيب المحافظة؛ أي العوامل الطبيعية والبشرية وتأثيرها في الأمن القومي المصري.

(٢) منهج تحليل القوة (The power analysis approach):

يسعى هذا المنهج إلى عمل تقدير لقوة الدولة، ويضع تصنيفًا لها، ويُعد أحد مدخلات العلاقات الدولية والأمن القومي المصري.

(٣) المنهج تحليل النظم (The systemic analysis approach):

النظام هو ذلك الكيان ذو العناصر المترابطة الذى يستقبل مدخلات معينة، حيث يعالجها، ويعطى مخرجات محددة، فلاند سكيب محافظة مطروح يمثل مدخلًا يتم معالجته ليعطي مخرجات تؤثر في أمن مصر القومي.

(٤) المنهج الإقليمي:

ومن خلاله تمت دراسة وتحليل اللاند سكيب الحضاري والبشرى داخل محافظة مطروح، فهي منطقة حدودية لها خصائصها البشرية والطبيعية التي تميزها عن غيرها.

(٥) المنهج الوظيفي:

ومن خلاله قامت الطالبة بتحليل وظائف منطقة الدراسة الحدودية، والأدوار التي تؤديها في سبيل خدمة الأمن القومي للدولة.

اعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب والأدوات لدراسة موضوع البحث، وهى:

(١) الأسلوب البيانى والكارتوجرافى: وذلك لتمثيل البيانات من خلال الخرائط والأشكال البيانية.

(٢) الأسلوب الكمى: يتم من خلاله جدولة البيانات للظاهرات، وتحليلها بالاستعانة ببرامج الحاسب الآلي للتحليل الإحصائي، ويتم استخدام برنامج الجداول الالكترونية "Excel".

- **الدراسات السابقة:**

يبدو نصيب الدراسات في الجغرافيا السياسية عامة، ولاند سكيب محافظة مطروح خاصة محدودًا بالقياس إلى سائر فروع الجغرافيا، ويوجد عدد من الدراسات القليلة تناولت ضمن موضوعاتها لاندسكيب محافظة مطروح، وأثره في أمن مصر القومي.

وجاءت الدراسات على النحو الآتي:

❁ **دراسة (شيماء رمضان عبد الله، ٢٠١٨).** بعنوان " الشعب ركن من أركان الدولة المصرية – دراسة في الجغرافية السياسية "، وقد تناولت الدراسة في فصلها الرابع خصائص القوى البشرية، ودراسة التركيب الاقتصادي للدولة.

❁ **دراسة (سامية على على مبروك، ٢٠١٨).** بعنوان " إدارة مياه الأمطار في محافظة مطروح – دراسة في المناخ التطبيقي "، وقد تناولت الدراسة في فصلها الأول العوامل الجغرافية الثابتة والمتغيرة، وعلاقتها بالأمطار في منطقة الدراسة.

❁ **دراسة (حسن قطب حسن، ٢٠١١).** بعنوان " مدن الحدود البرية المصرية-دراسة في الجغرافيا السياسية "، وقد تناولت الدراسة في فصلها الرابع التكامل القومي لمدن الحدود البرية ومناطقها، ودراسة طبيعة العلاقة بين مجتمع السلوم الحدودي والمجتمع الليبي.

❁ **دراسة (رضا عبدالواحد عبد الحليم، ٢٠٠٧).** بعنوان " الحدود الغربية لمصر – دراسة في الجغرافيا السياسية "، وتناولت في فصلها السادس مشكلات منطقة الحدود، ودراسة مشكلة التهريب ومشكلة الألغام.

❁ **دراسة (عبد الحميد إبراهيم الصباغ، ١٩٩٦).** بعنوان " الإمكانات الاقتصادية لمحافظة مرسى مطروح ووسائل تنميتها "، وتناولت في الفصل السادس دراسة الثروة المعدنية من البترول والغاز الطبيعي والصناعات المختلفة.

وقد اعتمدت الباحثة على الهيئات التالية:

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والظروف السكنية، محافظة مطروح، النتائج النهائية للتعدادات (١٩٤٧-٢٠١٧م).
٢. مديرية الزراعة بمطروح، إدارة الإحصاء، فترة (٢٠١٠-٢٠١٩م).
٣. مصدر أمنى سرى بالمنطقة الغربية لبيانات التهريب.
٤. الهيئة العامة المصرية للبترول، خرائط كونكرال مقياس ١:٥٠٠٠٠٠.
٥. الهيئة العامة للأرصاد الجوية، القاهرة، بيانات غير منشورة (١٩٦٠-٢٠١٦م).
٦. الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، مشكلة الألغام في مصر، ٢٠٢١.
٧. الهيئة العامة للبترول، الصفحة الرسمية خريطة حقول البترول والغاز الطبيعي ١ : ٥٠٠٠٠ عام ٢٠١٨م.
٨. http://www.egpc.com.eg/production_Activity_one.aspx
٩. الهيئة العامة للبترول، خرائط مصر الجيولوجية، وزارة البترول والمعادن، المسح الجيولوجي المصري، القاهرة، مصر، ١٩٨٦م.
١٠. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، استراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية، محافظة مطروح، ٢٠٠٨.
١١. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي لمحافظة مطروح، ٢٠١٣م.

١٢. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، محافظة مطروح، المخطط الاستراتيجي لمحافظة مطروح، جامعة الإسكندرية (٢٠١٣-٢٠٢٣).
١٣. وزارة الخارجية المصرية، ٢٠٠٤م.

- **أولًا: مطروح كمدخل للأمن القومي:**

أ- الموقع الطبيعي للحد الغربي، وأثره على الأمن القومى المصري:

يمتد الحد الغربي نحو ١١٠كم خط فلكي،٢٥ خط طول شرقًا، وتحددت حدوده مع ليبيا عام ١٩٢٥ م بعد مساومات ونزاعات كثيرة بين بريطانيا ومصر في جانب إيطاليا وتركيا في الجانب الآخر، فلقد حاولت كلٌّ من تركيا وإيطاليا، ولقد كانت بريطانيا تحاول أن تدفع بخط الحدود غربًا ليتبع خط الطول ٢٤°ق بدلًا من ٢٥°ق، في حين كانت إيطاليا وتركيا تحاولان العكس (جمال حمدان، ١٩٨٠، ص٥٠٢).

١- تطور الحد [*] الغربي:

لقد قام المصريون بالتوسع نحو الساحل الشمالي الغربي لمصر؛ لأنه هو الدفاع والتأمين للحدود المصرية الغربية، وللبحث عن المعادن، وذلك لأن المصريين تطلعوا إلى البحر أو ما وراء الحدود؛ لإعفاء وادي النيل لهم، وقد تم إنشاء سلسلة من الحصون والقلاع على الساحل الشمالي لمصر، خاصة في مناطق الغربانيات، أم الرخم، والعلمين في عهد رمسيس الثاني. (Fakhry, 1974, p.158) (الأسرتان ١٩، ٢٠).

ورغم وجود الحصون التي قامت في عهد رمسيس الثاني كانت هجمات الليبيين تتوالى على مصر، ونجحوا في التسلل إلى مصر، والسيطرة على الحكم حتى أصبح فرعون مصر من ليبيا، وكانت مصر تحت حكم أسرتين ليبيتين، وهما الأسرة (٢٢، ٢٣)، واللذان حكما معظم مدن الدلتا، واهتموا بمناطق الواحات (فخرى، ١٩٥١، ص١٨٣).

وكانت هضبة السلوم هي الحد الإداري لمصر في العهدين الإغريقي واليوناني، وكانت مرسى مطروح الحالية هي الحد الدفاعي لمصر والتي حصنها جوستنيان كقلعة حدود للدفاع عن مصر (عبدالحميد، ١٩٨٨، ص٥٩).

أما الواحات المصرية فقد كانت مستقلة معظم العهدين الإغريقي والروماني، وإن كان بليني يجعلها نومتين من نومات مصر (وهيبة، ١٩٦٩، ص٢٢٩)، وانضمت إداريًا إلى مصر بعد فتحها على يد خيربك في العهد العثماني، وكَوَّنَ ولاية الواحات، إلا أن هذه الولاية ألغيت عام١٧٨٦م، ويرجع ذلك إلى العزلة والبعد اللتين جعلتها تابعة لمصر اسمًا فقط (shaw,S.J, 1962, p15).

---

[*] يقصد بالحد الفصل والحجز والمنع من الاختلاط .وتحدد الحدود السياسية الأراضي التي تمارس عليها الدولة سيادتها، وتخضعها لسلطانها، ويكون لها حق الانتفاع بها واستغلالها، ويدخل ضمن ذلك النطاق الأرضي والبحري إن كان ما فوقه من مجال جوي (الديب، ١٩٩٧، ص٥٠٠).

إن الساحل الشمالي كان قريبًا من طريق الحج المغربي، وأصبح ممرًا أكثر منه مقرًا، ولكن بعض الأماكن كانت بمثابة مراكز للمؤن، ومنها مركز السلوم، فقد كان يصل إليها الحُجاج لأخذ المؤن اللازمة لهم لمواصلة رحلتهم إلى الأراضي المقدسة، وكانوا يستريحون بها قبل مواصلة الرحلة للشرق، وكان لخليج السلوم أهمية استراتيجية ومؤثر في الأمن القومي المصري بسبب تكويناته الجغرافية وموقعه الفريد، واستغلوه كميناء ذي طابع فريد؛ لأنهم كانوا يجلبون العبيد من جهات مختلفة، ويضعونهم في قلاع محصنة، ويستغلون تلك العبيد في زراعة القمح بمساحات كبيرة محيطة بالخليج، وتوجد آثار بالمنطقة تؤكد ذلك حيث وجدت قلعة رومانية في منطقة تسمى "الأجداب"، وتُسمى القلعة بهذا الاسم أيضًا، وهناك العديد من النقوش الأثرية على الجدران تؤكد ذلك، ومازالت القلعة موجودة حتى الوقت الحالي (عبد الملاك، ٢٠٠٨، ص٦٩).

✱ وتنقسم الحدود الغربية إلى قطاعين متميزين غير متكافئين طولًا، وهما:

٢- القطاع الشمالي للحد الغربي، وأهميته الاستراتيجية:

يعد القطاع الشمالى قطاعًا متعرجًا شمالًا، طوله ٢٩٠كم، يأخذ شكلًا رباعيًّا شديد الانفراج، يمتد من نقطة تقع شرق البردية الليبية وغرب السلوم المصرية، وينتهي عند التقاء خط عرض سيوة بخط طول ٢٥°ق، تاركًا واحة الجغبوب لليبيا، وواحة سيوة لمصر.

ويعد الحد الغربي وحدة اقتصادية متكاملة، لأنه يقسم الهضبة الشمالية التي تنحصر بينه وبين البحر، هضبة مرمريكا – مريوط التي تمتد من برقة حتى مشارف الإسكندرية، ويقسم القبائل الرعوية التي تنتشر فوقهم، وهي بدو أولاد علي، ورغم كون قطاع الحدود الشمالي متعرج فذلك لا يعني أنه حد طبيعي بل هو حدٌّ اصطناعيٌّ؛ لذلك يتطلب تنظيمًا خاصًّا للمراعي والقبائل وتحركات القطعان تنظيمًا علميًّا.

يُعد الحد الغربي المدخل الشرقي لليبيا، والمدخل الغربي لمصر، وإذا كان مفتاحه الحرج يقع بعيدًا داخل الجانب المصري، فإن امتداده الليبي يمثل وحدة استراتيجية متصلة داخلها.

✱ وينقسم القطاع الشمالي إلى ثلاثة أقسام فيزيوغرافية من الشمال إلى الجنوب، وهما:

شريط السهل الساحلي، وهو أهم خط اقتراب حربي؛ وذلك لسهولته.

ونطاق الهضبة الشمالية (هضبة السلوم) الذي لم يعد وعورته عقبة للحركة الميكانيكية.

وتجويف سيوه – جغبوب الأقل أهمية لخطوط الاقتراب الحربية؛ وذلك لرخاوة الأرض.

شريط السهل الساحلي:

ينحصر بين خط الشاطئ لخليج السلوم والحافة الجيرية للهضبة الشمالية (هضبة السلوم)، وتطل على الخليج تجاه البحر شمالًا، وينتهي عند رأس الملح.

إن تداخل الهضبة في خط الشاطئ في منطقة راس السلوم قد تشكل نقطة اختناق كبيرة على طول امتداد السهل الساحلي، وهو يبدأ بشكل واسع من غرب الإسكندرية ثم يضيق بشكل عام كلما اتجهنا

نحو الغرب، حتى يكاد يختفى تمامًا فيما بين راس الملح وراس السلوم، ولكنه بعد أن يتجاوز هذه العقبة المورفولوجية يواصل اتساعه مرة أخرى في اتجاه بنغازي وطرابلس في الغرب.

ويتميز السهل الساحلي بأنه أكثر مطرًا من الظهير الداخلي الذي يسوده الجفاف ؛ وذلك لعدم توغل الظروف البحرية في اليابس أكثر من بضعة كيلومترات، وقد يكون ذلك المطر هو المصدر الأساسي للمياه العذبة التي يتميز بها السهل الساحلي عن ظهيره الداخلي؛ ويترتب على ذلك أن السهل الساحلي أصبح طريقًا رئيسيًا للحركة عبر الصحراء الليبية وجزءًا أساسيًّا من مسرح العمليات الحربية في هذه الصحراء بما فيها الصحراء الغربية، ومن منظور الطريق والحركة فإن التناقض الحاد في التضاريس بين السهل الساحلي وحافة الهضبة عند راس السلوم يمثل عائقًا للحركة وانقطاعًا للطريق، وإن هذه العقبة التضاريسية يمكن أن ترقى إلى مستوى المواقع الفزيوغرافية الاستراتيجية التي تمنح من يسيطر عليها أفضلية عسكرية حاسمة في مواجهة العدو، ولكن الحافة الرأسية المرتفعة التي تقطع طريق السهل الساحلي عند راس السلوم قد تمثل نقطة قوة في هذا الطريق؛ لأنها تتيح لمن يسيطر عليها أن يعترض بكفاءة ويسر تقدم أي قوة معادية على هذا الطريق الحيوي (توفيق، ٢٠٠١، ص٤٠-٤٢).

ويعتبر هذا الإقليم من أهم الوحدات الفزيوغرافية التي يمكن أن يخترقها خط الحدود؛ لكونه _منذ العهود القديمة_ يمثل طريقًا رئيسًا للحركة والانتقال بين مصر في الشرق وبلاد المغرب في الغرب، وقد ظهرت أهميته بصفة خاصة في عهد الرومان والفينيقيين والإغريق وأيضًا في عهد الفتح العربي، فقد كان في كل تلك العهود طريقًا رئيسًا للتجارة والسفر لنقل الجيوش (طريح، ١٩٧١، ص٣١٠).

إن طابية مساعد تعتبر برجًا ممتازًا لمراقبة موقع السلوم، فهناك ضرورة لتأمين السفوح المطلة على موقع السلوم، حيث لا تقتضي السيطرة على موقع السلوم الاستراتيجي لذلك اعتبرت طابية مساعد نقطة قوية للهجوم على موقع السلوم أو الدفاع عنه، ومن أجل توفير عمق كاف للدفاع عن موقع السلوم فقد حرص المفوض المصري على توسيع منطقة السيادة المصرية غرب السلوم وضم أكبر مساحة ممكنة من السفوح المطلة عليه، بما فيها طابية مساعد والسيطرة على أطول مسافة ممكنة من الشاطئ الممتد شمال راس السلوم؛ وهذا يؤدي إلى توسيع الجبهة البحرية المطلة على مرسى السلوم الاستراتيجي.

ولتحقيق هذه المفاوضات حَرَصَ المفاوض المصري في اتفاقية خط الحدود على أن يمر خط الحدود على مسافة لا تقل عن عشرة كيلو مترات من راس جبل السلوم، وللمحافظة على هذه المسافة في منطقة غرب السلوم، حرص وفد مصر في لجنة تعليم الحدود على اختيار قوس الدائرة كشكل هندسي لخط الحدود خاصة، فإيطاليا كانت بالفعل تحتل هذه المنطقة حال تعيين الحدود، بما في ذلك طابية مساعد (توفيق، ٢٠٠١، ص٤٤).

نطاق الهضبة الشمالية (هضبة السلوم):

يعد هذا النطاق ثاني الوحدات الفزيوغرافية التي يخترقها خط الحدود الغربي من الشمال إلى الجنوب، ويتراوح ارتفاعها على طول امتداد هذا الحد نحو ٧٠-٢٠٠ مترًا تقريبًا حيث تبدأ من السفوح الشمالية التي تطل على خليج السويس، وتنتهي عند الحافة الجنوبية التي تطل بها على تجويف سيوة-جغبوب.

ويتميز سطح هذه الهضبة الميسونية الجيرية بالتجانس والانتظام حتى تكاد تخلو من أي تضاريس بارزة باستثناء بعض الجروف المتناثرة والربوات الصخرية التي تمثل بقايا كويستات ثانوية، كما يتخلل هذا

السطح بعض الحفر الطينية التي تنتج عن الإذابة لمياه الأمطار، وينحدر من سطح هذه الهضبة عدد من الأودية التي تنحدر في اتجاه الشمال نحو السهل الساحلى، وتمثل حلقة وصل بين إقليم السهل الساحلي والهضبة، وقد يصل اتساع بعض الأودية، وقد يتكون هذا السطح من مظهر آخر وهو (kanter, 1967, p90) نحو ١٥ كيلو مترا.

المسارب التي تتمشى مع الانحدار العام للأرض والتي أدى خلو السطح من الظواهر التضاريسية إلى دفع لجنة الحدود إلى اختيار المسارب كظاهرة تضاريسية باهتة، لكي يتمشى معها خط الحدود فوق الهضبة وهى مسارب الإخوان، والقرن، والعجوم، والشفرزن، وعدم وجود مظاهر تضاريسية بالسطح يؤدى إلى زيادة طاقة الرياح على إزالة أي إشكال تضاريسية بارزة فوق هذه الهضبة؛ وقد أدى ذلك المقترن بالجفاف، وعلى الرغم من أرضها الصلبة؛ إلا أنها تؤدي إلى سهولة اختراق منطقة الحدود فوق الهضبة، وتصلح لسير مختلف وسائل النقل البري، خاصة الميكانيكي منها، وفي الوقت نفسه أدى انتظام سطحها إلى جعلها ميدانًا مكشوفًا للعمليات الحربية؛ لعدم وجود حصون دفاعية بها، ولكن اختفاء السواتر الفزيوغرافية التي تصلح لعمليات الإخفاء والتمويه يجعل هذه المنطقة غير ملائمة لمحاولات التسلل أو حرب العصابات التي يمكن أن تتم عبر الحدود من خلال هذا النطاق، وفي هذه الحالة لأرض النطاق المكشوفة قد يكون زرع الألغام وإنشاء الحصون الدفاعية هو الحل الوحيد للتغلب على انبساط سطح هذه الأرض (توفيق، ٢٠٠١، ص٤٦).

تجويف سيوه – جغبوب:

هو الوحدة الفزيوغرافية الثالثة لخط الحدود الغربي لمصر، يجتازه الهضبة الجيرية الميسونية من الشمال، وبحر الرمال من الجنوب.

وينقسم تجويف سيوة – جغبوب إلى قسمين، أحدهما: غربي، والآخر: شرقي، فيقع القسم الأول بأكمله في الأراضي المصرية فيما يُعرف باسم واحة سيوة، ويقع القسم الثاني داخل الأراضي الليبية، وذلك فيما يُعرف بواحة جغبوب، ويُستثنى من ذلك جزء صغير يُعرف باسم حطية قيقب التي تدخل في نطاق الأراضي المصرية.

تبعد واحة جغبوب عن واحة سيوة غربًا نحو ٦٥ كيلو مترًا، وتشترك معها في المنخفض الجغرافي نفسه، وتم إخراجها من خريطة مصر في منتصف عشرينات القرن الماضي إلى خريطة الأراضي الليبية وقت استعمار إيطاليا لها، وبعد ما يمكن تسميته بصفقة سرية بين الاستعمارين الإنجليزي والإيطالي، ونفذتها الحكومة المصرية بعد محاولة إقناع الرأي العام المصري آنذاك بأنها استبدلتها بقرية السلوم.

وتقع واحة جغبوب بين خطي عرض ٠٤٠-٢٩° و ٠٥٥-٢٩° شمالًا، وبين خطي طول ٢٤، ٢٥ شرقًا، ضمن سلسلة من المنخفضات المنتشرة في منطقة واسعة تبلغ مساحتها الكلية نحو ٣٥٠ ميلًا، أي نحو ٥٦٣.٣كم٢.

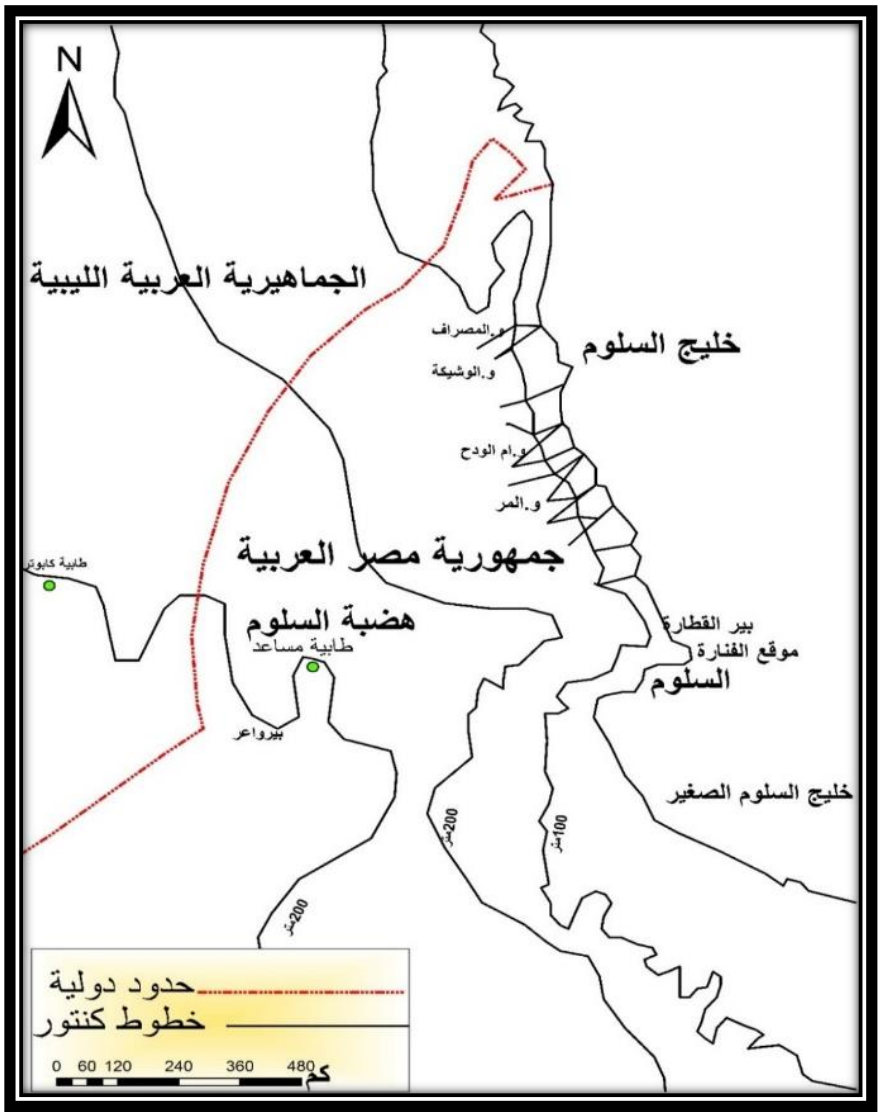

المصدر: من عمل الطالبة، باستخدام برنامج ArcGIS10.5 اعتمادًا على (توفيق، ٢٠٠١، ص٤١)

شكل (1) موقع خط الحدود في نطاق السهل الساحلي والسفوح الشمالية لهضبة السلوم

تقع واحة جغبوب على بعد ٢١٣ كيلو مترًا جنوب غرب مدينة السلوم، وتبلغ المساحة الكلية لواحة جغبوب نحو سبعة كيلو مترات مربعة، ويوجد بها حدائق جميلة خاصة في ناحية الشرق، وهناك بعض الحدائق متفرقة تقع بين منازل هذه البلدة، ويوجد بها زاوية وجامع السيد السنوسي الكبير، وهو

مؤسس الطريقة السنوسية، ويتجه إليها كثير من الزوار من أهل هذه الطريقة، وكل الدروب والمسالك الموصلة إلى هذه الواحة تحمل اسم مسارب الإخوان نسبة إلى السنوسيين، وتعتبر مركزًا مهمًا لعدد من القبائل، ومياهها متوسطة وتصلح للشرب.

في زمن المماليك قام عدد منهم بتوطين بعض قبائل الصحراء الليبية على التخوم المصرية، وحصر أعمال الشغب وإحكام السيطرة على هذه الحدود الطويلة. وقد اتخذت عدد من السلطات المصرية المتعاقبة هذه الإجراءات نفسها، كلكا شعرت بالتهديد القادم من عمق الصحراء على تخوم مصر الغربية، كما اهتموا بمساواة المهاجرين الليبيين من القبائل المختلفة الذين استوطنوا الواحات الحدودية بأبناء مصر من سكان هذه التخوم.

لكن العلاقات البدوية المتذبذبة على الحدود الغربية المصرية ظلت من بين العوامل السياسية _بل أهمها _تأثيرًا، وانعكاسها على صعوبة تحديد شكل خريطة حدود مصر الغربية. كما ظلت غارات بعض هؤلاء البدو تشكل خطرًا على استقرار هذه الحدود، وكثيرًا ما تعرضت قوافل التجارة بين الجانبين في منطقة الحدود هذه لعمليات النهب والسطو (ماجد ، ٢٠١٢ ، ص٥٨٣).

ولقد تفاوض الإنجليز مع السنوسيين عام ١٩١٦م، وانتهت هذه المفاوضات على اتفاق تلخص فيما يلى:

١- فتح طريق التجارة عند السلوم، واتخاذ ميناء السلوم مركزًا للتبادل التجاري على أن يكون طريق الإسكندرية – السلوم الطريق الوحيد الذى تمر منه السلع إلى برقة.

٢- أن يكف السنوسيون عن إنشاء زوايا لهم في الأراضي المصرية، حتى وإن كان غرضهم جمع التبرعات من المصريين المنتمين إلى المذهب السنوسي.

٣- أن يتولى السيد إدريس السنوسي- بطريق الوكالة- إدارة واحة جغبوب الداخلة في الأراضي المصرية.

١- أن يقوم إدريس السنوسى بإبعاد ما أسماهم هذا الاتفاق بالمفسدين والعابثين بالأمن، ومحدثي القلاقل والشغب، والذين كانوا يكدرون صفو العلاقات بين الشعبين الليبي والمصري في جغبوب، وأن لا يسمح لأي من أنصار الحركة السنوسية بالإقامة في سيوة أو الدخول من أي جهة أخرى إلى الأراضي المصرية، وأن يتعهد بالمحافظة على الأمن والنظام على الحدود.

٢- أن تسمح السلطات البريطانية للسنوسيين التابعين للسيد إدريس السنوسي بالحصول على المؤن الغذائية والغلال من مصر (ماجد، ٢٠١٢، ص٥٨٥).

وبهذه الاتفاقية عاد الهدوء إلى الحدود المصرية الغربية، وزال شبح المجاعة عن السنوسيين.

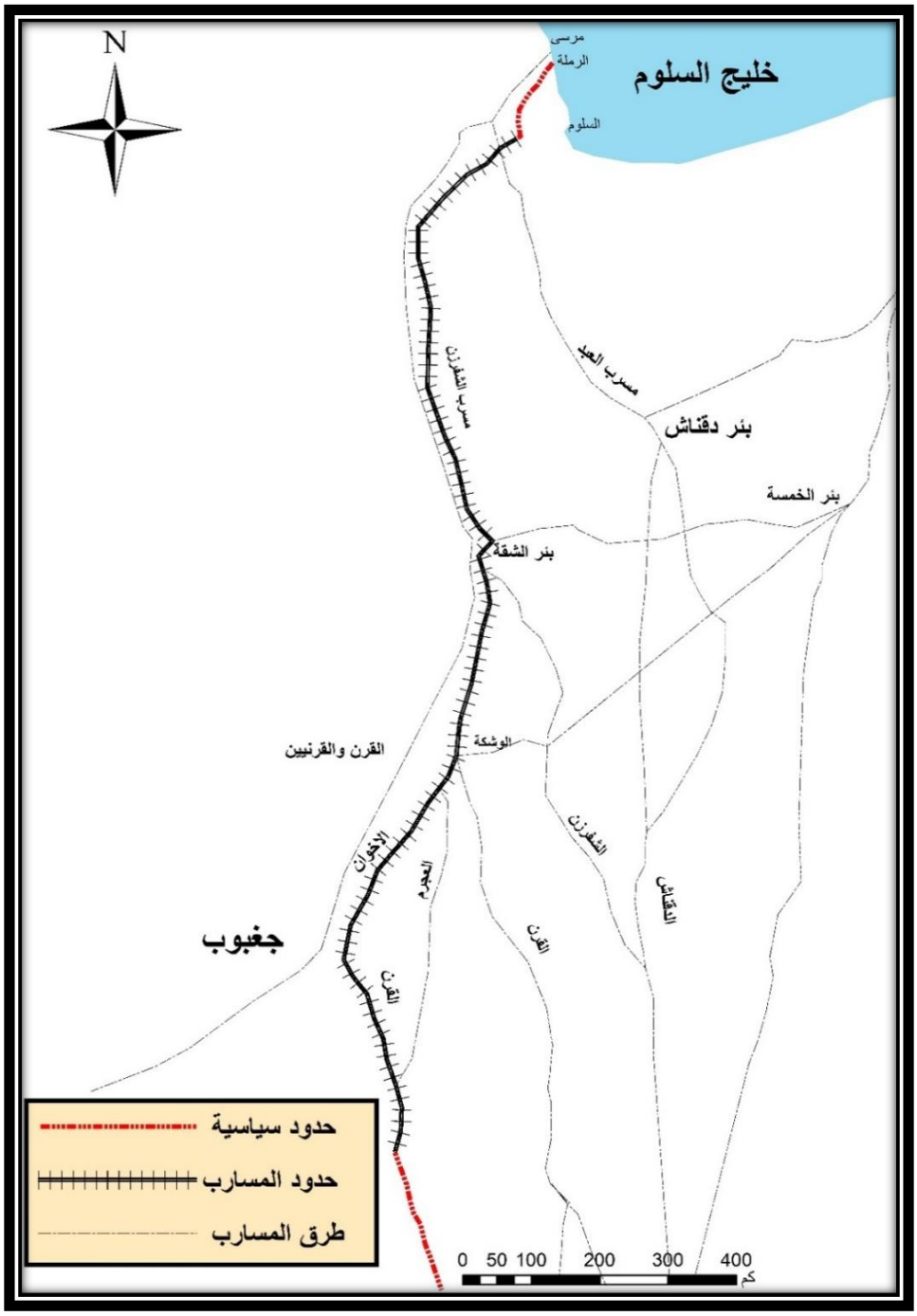

المصدر: من عمل الطالبة، باستخدام برنامج ArcGIS10.5 اعتمادًا على (توفيق، ٢٠٠١، ص٤٥)

شكل (2) موقع الحد بالنسبة لمسارب الهضبة الشمالية

يحيط بتجويف جغبوب حافات تتفاوت في درجة انتظامها وارتفاعها من مكان لآخر، ويحد هذا التجويف شمالًا حافة رأسية مرتفعة شديدة الانحدار، وتمثل هذه الحافة الحد الجنوبي لهضبة مارمريكا التي يبلغ ارتفاعها نحو أكثر من ٢٠٠ متر(فريد،١٩٩٢،ص٨٢)،وحافة جنوبية وتكون أكثر استقامة من الحافة الشمالية، وأقل ارتفاعًا من الحافة الشمالية؛ وذلك بسبب طغيان بحر الرمال عليها في جهات كثيرة (صفى الدين، ١٩٩٩، ص٤٠٧).

إن شدة الانحدار والارتفاع والانتظام للواحة جعلت من الحافة الشمالية مانعًا يصعب اجتيازه إلا من خلال النقوب، فإن قلة الارتفاع والانتظام لم تمنع الحافة الجنوبية أن تصبح مانعًا يستحيل اجتيازه؛ وذلك لتداخلها الشديد في بحر الرمال.

إن النقوب التي تتخلل الحافة الشمالية تتميز بأهميتها الاستراتيجية، حيث إن اتصالها بمسارب الهضبة الميسونية تشكل طرقًا ممكنة بين تجويف سيوة – جغبوب من ناحية، وساحل البحر المتوسط من ناحية أخرى، ويمكن القول بأن أفضل الطرق والمسالك هي التي تتبع المسارب، سواء لتوفر موارد المياه في باطنها، أو لأنها تمثل دليلًا للسير فوق سطح الهضبة الذي يكاد يخلو من أي ظاهرة تضاريسية، ومن أهم المسارب التي تتصل بنقوب الحافة الشمالية، هي: القطرانى، الشفرزن، القرن، العجرم/الشقة، الخمسة، الأسطبل.

وتتميز طرق النقوب – المسارب بأهمية استراتيجية برية؛ نتيجة للمعارك التي دارت في الصحراء الليبية بين السنوسيين والقوات البريطانية في الحرب العالمية الأولى، ولولا وجود تلك الثغرات والنقوب لأصبح هذا التجويف منعزلًا انعزالًا تامًا عما يقع في شماله؛ مما يجعل لهذه النقوب أهمية في الدفاع عن سيوة (توفيق، ٢٠٠١، ص٤٩).

ولقد أظهرت المعارك التي دارت في الصحراء الغربية خلال عام ١٩١٦م بين البريطانيين والسنوسيين مدى الأهمية الاستراتيجية لنقوب المنسب والثغرات التي تقع بين الطلح والحميمات؛ ولذلك طالب المفاوض المصري بالتمسك بفرض السيادة المصرية على نقب المنسب ومرور خط الحدود على مسافة لا تقل ١٠ كم إلى الغرب منه؛ وذلك لتعويض مصر عن فقدانها لواحة جغبوب؛ وذلك لأنه رأى أنه بالسيطرة على نقب المنسب مع ممر وليم تتحقق السيطرة الكاملة في طريق الواحات الجنوبي.

يحق لمصر أن تطالب بإعادة نحو ٨٠ ألف ميل من الصحراء المصرية تشمل واحتي جغبوب والكفرة وميناء البردية المصري الذي يقع غرب السلوم كلها في ليبيا حاليًا بعد أن تم انتزاعها من مصر بعد أن توالت التهديدات باستخدام القوة للاستيلاء عليها، والتأكيد على أنه قد تمت سرقة هذه المساحة من مصر نتيجة التواطؤ بين المستعمرين البريطانيين وبين إيطاليا بزعامة موسولينى الذين أرغموا أحمد زيور باشا رئيس الوزراء المصري عام ١٩٠٥م على توقيع وثيقة تسليم جغبوب وما حولها لإيطاليا، ومن المعروف أن زيور باشا كان له ميول إنجليزية، وتؤكد الوثائق والخرائط التاريخية والمستندات السرية البريطانية أن إيطاليا-بعد تركيا-كانت تعترف بأن حدود مصر تضم واحتي جغبوب والكفرة، غير أن إيطاليا أعلنت إصرارها منذ عام ١٩٠٩م على تعديل حدود مصر وضم واحة جغبوب إلى

ليبيا؛ لكي تقاتل ضد أنصار جماعة إدريس السنوسي، التي كانت تتخذ الواحة مقرًا لها (ناجى، ٢٠١٩، ص١٣٤).

وبذلك تكون الجغبوب لليبيا، وسيوة لمصر مقابل ظهير بري للسلوم، وبذلك تكون الجغبوب من الناحية العملية نقطة احتشاد لقوة إيطاليا البرية. في حين تقدم السلوم قاعدة لقوة بريطانيا البحرية. وبذلك تكون مصر قد فقدت الجغبوب التي كانت تتبعها باستمرار، والتي إن لم يكن ضياعها يهدد مصر ككل، فإنه يهدد سيوة والساحل الشمالي الغربي على الأقل، وقد أرغمت بريطانيا مصر على هذا التنازل لليبيا، مثلما أرغمتها من قبل على قبول الحدود المزدوجة مع السودان، وذلك لكي تشتري رضا إيطاليا التي كان الاستعمار العجوز العتيق قد بدا يخشاها كاستعمار شاب فتي (حمدان، ١٩٨٠، ص٥٠٣).

٣- القطاع الجنوبي للحد الغربي وأهميته الاستراتيجية:

إن القطاع الجنوبي للحد يمتد مع خط طول ٢٥° شرقًا لمسافة ٨٠٤ كم حتى نقطة السودان الثلاثية على خط عرض ٢٢° شمالًا عند جبل العوينات، وهو جبل شاهق الارتفاع ويقع عند مفرق أو ملتقى الحدود الغربية والجنوبية، وهو مركز انطلاق إحداثي حدود مصر في هذا الجزء القصي النائي، والخط كله يمر في فراغ بشري مطلق، فلا خطر منه ولا له، وأنه حدود ميتة، وهو مانع طبيعي يقوى من الأمن القومي المصري للدولة؛ لأنه ينقسم طبيعيًا إلى قطاعين:

صحراء رملية من الغرود في الجزء الشمالي والأكبر منه (بحر الرمال العظيم).

وصحراء صخرية وحصوية من الحمد والرق في الجزء الجنوبي والأصغر (الهضبة الجنوبية).

-بحر الرمال العظيم:

يعتبر أعظم منطقة غرود في العالم، يقع معظمه داخل الجانب المصري، ومعظم أطرافه تغطي الحدود على الجانبين، وفضلًا عن أن امتداده العرق الكبير يقع على الجانب الليبي، وتعد المنطقة منطقة صعبة اجتيازها من قبل الجيوش البرية، ولا يمكن اختراقها من أي قوة (حمدان، ١٩٨٠، ص٥٠٤).

يجتاز بحر الرمال خط الحدود بمروره بالحافة الجنوبية المطموسة لمنخفض جغبوب، أي عند دائرة العرض ٣٢° شمالًا تقريبًا. وفي اتجاه الجنوب يواصل الحد الغربي مساره داخل بحر الرمال بين خطي طول ٢٠-٢٩° تقريبًا، ويواصل بحر الرمال حتى الأطراف الشمالية للهضبة الجنوبية عند دائرة العرض ٢٢ ٠٩° شمالًا، ولكن بعيدًا بعض الشيء عن خط الحدود.

يبلغ طول الحد الغربي داخل بحر الرمال نحو ٣٥٥كم، ويصل امتداده على جانبي الحد شرقًا وغربًا إلى نحو ٤٥٠كم (توفيق، ٢٠٠١، ص٥٧).

الهضبة الجنوبية:

هي منطقة صخرية واسعة توجد بها الكتل الجرانيتية متداخلة مع المسطحات الحصوية، وتعلوها كثبان الرمال والعروق، وتبعد كل البعد عن مراكز العمران؛ وهذا لا يجعلها بابًا أو مدخلًا خلفيًّا لأي قوة اختراق (حمدان، ١٩٨٠، ص٥٠٤).

شمالًا، ° شمالًا حتى دائرة العرض ٢٢°يبدأ خط الحدود فوق هذه الهضبة من دائرة العرض ٩ ٢٦ وهي تمثل نهاية الحد الفاصل بين مصر وليبيا، وتقدر المسافة التي يقطعها الحد الغربي فوق هذه الهضبة نحو ٤٥٠ كيلو مترًا، أي يتدرج منسوب السطح من ٣٠٠ متر حتى ١٠٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر.

يغطي الجزء الأكبر من منطقة الحدود بتكوينات الحجر الرملي النوبي التي ينتمي معظمها للكرتياس شمالًا، وتسود من شمال هذه الدائرة تكوينات °الأسفل خاصة من الجنوب من دائرة العرض ٣٠ ٢٥ ؛ ويترتب °من الطباشير والصلصال التي تنتمي إلى الكرتياسي الأعلى حتى دائرة العرض ٠٩ ٢٦ على ذلك من التكوينات الصلبة لهذه المنطقة أنها تُكَوِّن سطحًا ممتازًا لجميع الحملات الميكانيكية، ولكن قد يسبب هذا السطح الصلب بعض العقبات؛ لأن هذا السطح لم يكن كافيًا لحرية الحركة عبر خط الحدود الغربي في كل الاتجاهات والمواضع، فمن الممكن إعاقة الحركة وتقييد حريتها وحصرها في مواضع واتجاهات بعينها؛ وذلك لوجود بعض الأشكال التضاريسية البارزة، ومنها التكوينات شمالًا °الرملية والقمم البلورية التي تكاد تتركز داخل منطقة الحدود جنوب دائرة العرض ٤٠ ٢٤ (توفيق، ٢٠٠١، ص٦٢).

ومن أهم هذه القمم الجبلية جبل العوينات، ويبلغ ارتفاعه نحو ١٩٠٧ مترًا، ويوجد في نطاق ثلاثة دول، وهي: السودان، وليبيا، ومصر، وأيضًا جبل أركنو، ويقع إلى شمال جبل العوينات بنحو ٢٥٠ كيلو مترًا، ولكن هذا الجبل يقع في نطاق الأراضي الليبية، وجبل كيسو الذي يقع إلى الجنوب من جبل العوينات بنحو ٣٠كيلو مترًا (صفى الدين، ١٩٩٩، ص٤٢٩).

إن هذا النطاق من الحد الغربي يشكل حاجزًا لا يمكن اختراقه؛ وذلك لأن محوره الأساسي لا ينحرف كثيرًا عن الخط الموازي للحد، وعلى الرغم من صلادة سطح هذا النطاق التي يسهل التحرك عليها بقوات ميكانيكية ثقيلة، إلا أن كثرة العقبات التضاريسية تقيد حرية الحركة، وهذه التضاريس توجد على هيئة تكوينات رملية في شمال الهضبة وجنوبها، فهي تبدو في الشمال على هيئة كثبان رملية ذي شكل هلالي من نوع البرخان المتحرك المعروف في صحاري وسط آسيا، في حين توجد في الجنوب على هيئة فرشات رملية مسطحة تصل في اتساعها في بعض المناطق إلى أكثر من ١٠٠ كيلو مترًا (صفى الدين، ١٩٩٩، ص٣٤٢)، ويوجد نطاق آخر من الغرود يمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، ويبدأ من الكثبان التي تمتد من جنوب غرب هضبة الجلف الكبير، ويجتاز خط الحدود في المسافة الفاصلة بين كتلة جبل بابين في الشمال، وكتلة جبل العوينات في الجنوب، ليواصل امتداده داخل الجانب الليبي تحت ما يسمى بعرق الإدريسي الذي يجتاز حدود ليبيا الجنوبية إلى شرقًا، ويبلغ طول نطاق ° شمالًا مع خط طول ٢٢°أراضي تشاد عند تقاطع دائرة العرض ٤٠ ١٩ الكثبان على هذا المحور نحو ٥٢٠ كم، ويتراوح عرضه بين ٦-٤٠ كم، والذي يزيد من شدة هذا القيد لحرية الحركة؛ فالمنطقة تفتقر إلى الموارد المحلية، وهي التي يمكن الاعتماد عليها في إمداد قوات

كبيرة ولمدة طويلة. ويفتقرون أيضًا إلى المياه العذبة؛ حيث تقع المنطقة في عروض مدارية شديدة الجفاف (توفيق، ٢٠٠١، ص٦٣).

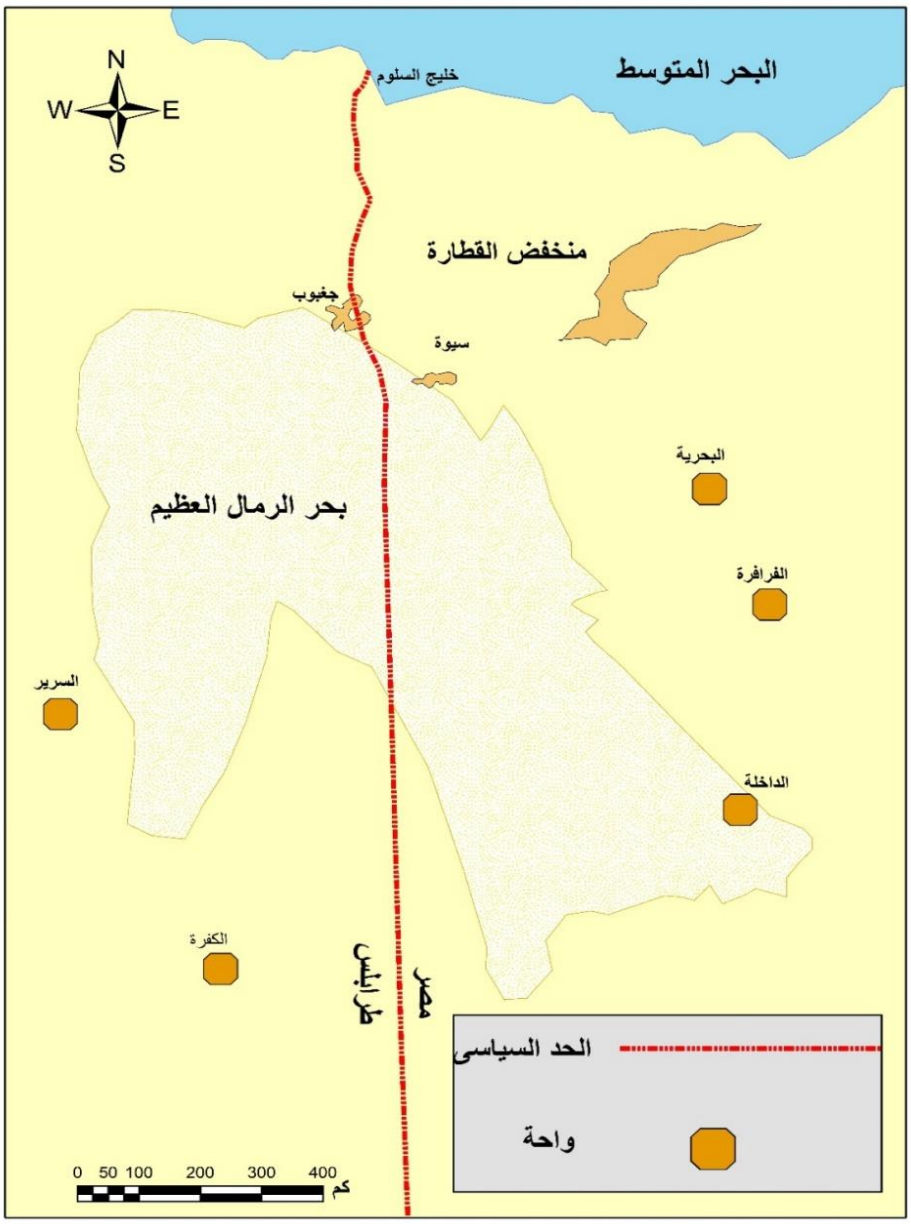

المصدر: من عمل الطالبة، باستخدام برنامج ArcGIS10.5 اعتمادًا على (توفيق، ٢٠٠١، ص٥٨)

شكل (3) موقع الحد الغربي بالنسبة لبحر الرمال العظيم

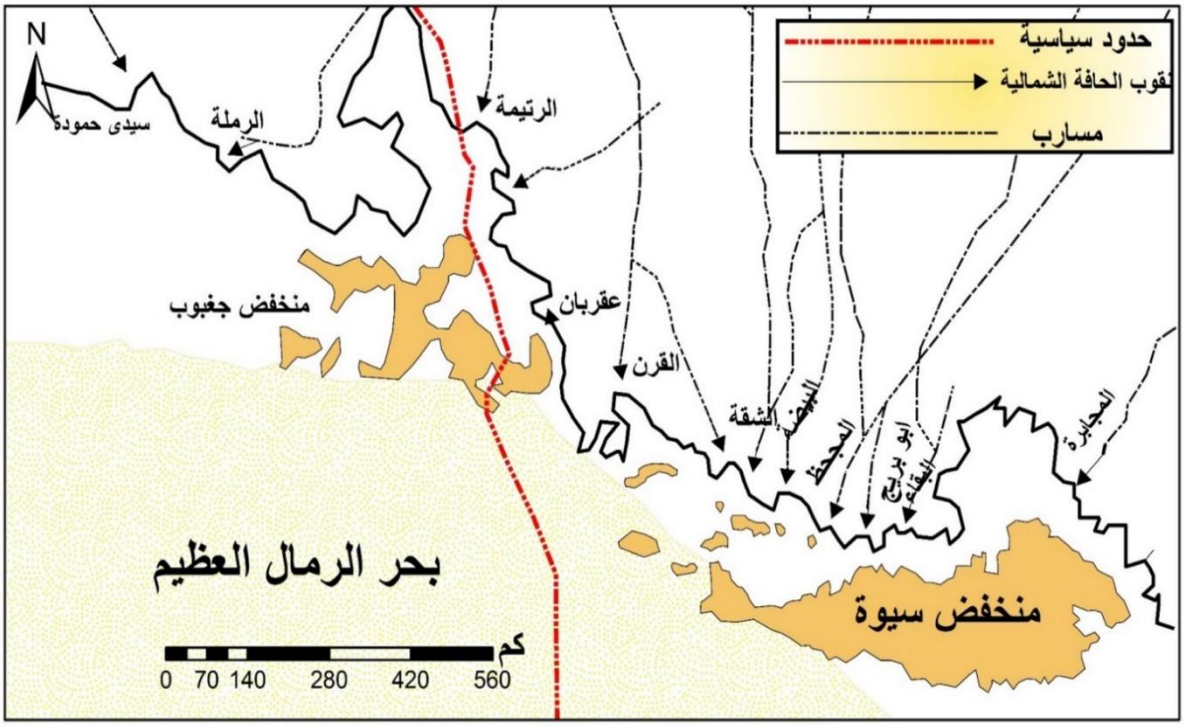

المصدر: من عمل الطالبة، باستخدام برنامج ArcGIS10.5 اعتمادا على (توفيق، ٢٠٠١، ص٤٨)

شكل (4) موقع الحد بالنسبة لنقوب الحافة الشمالية لتجويف سيوة – جغبوب

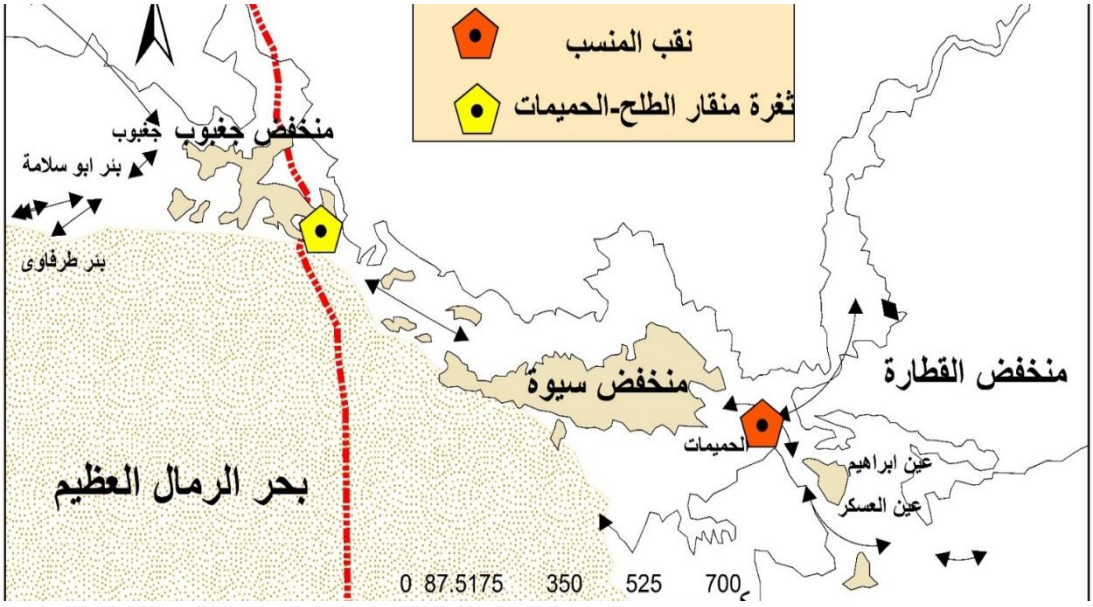

المصدر: من عمل الطالبة، باستخدام برنامج ArcGIS10.5 اعتمادا على (توفيق، ٢٠٠١، ص٥١)

شكل (5) موقع الحد بالنسبة لنقب المنسب وثغرة منقار الطلج–الحميمات

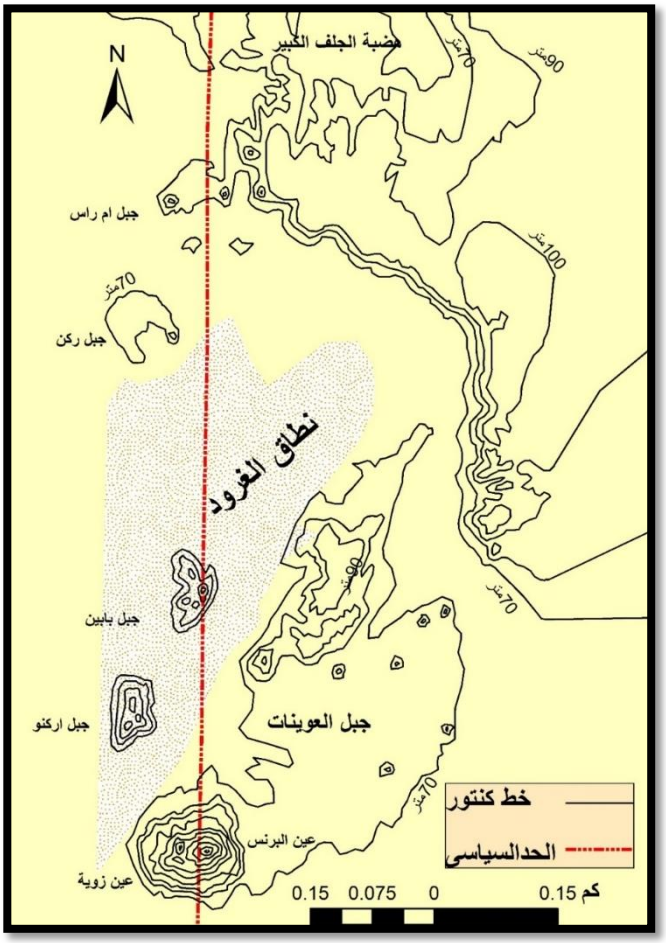

المصدر: من عمل الطالبة، باستخدام برنامج ArcGIS10.5 اعتمادًا على (توفيق، ٢٠٠١، ص٦١)

شكل (6) موقع خط الحدود فوق الهضبة الجنوبية

ب- الحدود الغربية والأمن القومي المصري:

قد تحولت الحدود الغربية من خط سياسي خامد هادئ إلى مشكلة حادة، فقد ظهرت احتكاكات وآثار تحرشات على القطاع الساحلي من الحدود بفعل نظام الانقلاب العسكري في ليبيا " الجماهيريات " حيث كشفت عن ادعاءات ومطامع إقليمية معلنة في صميم وأعماق التراب المصري، فقد اتضح أن مسمى الصحراء الغربية في مصر يسميها البعض في ليبيا بالصحراء الشرقية (ص.ش) وما نعتبره نحن محافظة الشمال الغربي أو مطروح يدعونه الليبيون محافظة بنغازي! وأطماعهم تصل إلى حواف البحيرة ومداخل الإسكندرية، وأعلن النظام الليبي الحاكم أنه لن يتورع عن استخدام كل الطرق لتحرير هذه الأرض المغتصبة السليبة، وقد تطور الأمر بالفعل إلى أحد المناوشات العسكرية ثم الصدامات المسلحة(حمدان،١٩٨٠،ص٥٠٥).

تعتمد ليبيا على قبائل بدو أولاد علي الرعوية في مصر التي تُعد امتدادًا لجسمهم الأكبر وأبناء عمومتهم في برقة، ولكن هذا خطأ يسقطه العلم تمامًا، فأولاد علي ليست قبيلة ليبية، وإنما هي قبيلة عربية الأصل والمصدر، قدمت في العصور الوسطى واستقرت على امتداد المنطقة، ولكن لا يخفى

أن ليبيا الجماهيريات، المتخمة بتروليا، تشرع ثروتها الطارئة وفارق الرفاهية الحاد بين شطري القبيلة عبر الحدود كإغراء مادي تلوح به وكطعم تلقيه لتخرب ولاء الجانب المصري، وتستدرجه خارج الحدود، ولكن مصر لم تعرف ولا تعرف قط لقبائل حدودها سواء شمالًا أو جنوبًا ولاء مزدوجًا، ولا ولاءً خارج الحدود. وبالفعل فقد أعلنت قبائل الساحل ولاءها المطلق للوطن الأب مصر.

ومن وجهة نظر الجغرافيا السياسية فإن الأراضي السليبة هنا إنما هي الأرض المصرية في الجغبوب، وذلك أيضًا دون أن نذكر أن تبعية الأرض خارج الحدود هنا إنما كانت دائمًا للجانب المصري حيث كان الإقليم السياسي المصري يشمل كل برقة حتى الخليج، وخليج سيرت.

ولكن ردنا العملي على كل هذه الاداعاءات هو المبادرة بملء الفراغ البشري، وذلك بمشاريع التنمية الاقتصادية المكثفة والتوطين والاستصلاح والاستزراع ونقل الكثافة المصرية الثقيلة من الوادي والدلتا إلى الساحل، وقد بدأ ذلك بالفعل لتخفيف الضغط السكاني على مناطق الوادي وتعمير الصحارى (حمدان، ١٩٨٠، ص٥٠٥).

طريق سيوة – جغبوب:

تعد الطرق عنصرًا ضروريًا للقوة السياسية القومية، ولنا أن نتصور حال الدولة إذا توقفت حركة النقل؛ وما سيترتب على ذلك من شلل كامل في نقل السلع والأفراد، وعندها سيصبح الدفاع عن الدولة مستحيلًا دون توفر الطرق لنقل المعدات والأفراد من مكان لآخر وفق المتطلبات العسكرية وتعرف بالطرق الاستراتيجية كطريق سيوة –جغبوب، وهو من الطرق التي توجد في المناطق الصعبة، وذلك لتسهيل حركة النقل الحربي، وذلك لدواعي عسكرية استراتيجية مهمة، ويبدو دور النقل في القوة السياسية للدولة في أمرين: أولهما خارجي يتمثل في خطوط الاتصال بين الدولة، وغيرها من الدول للحصول على المواد الخام وتسويق منتجاتها، ويشمل ذلك الموانئ، والسفن، والطرق البرية، والقنوات الملاحية عبر أراضي دول مجاورة، أما الأمر الثاني فهو داخلي يتمثل في وسائل النقل والطرق الداخلية على رقعة الدولة وتُعد الطرق أساسًا للقوة القومية، ومحاور رئيسة للنمو العمراني والتماسك السياسي للدولة (أبوعيانة، ١٩٨٣، ص١٢٠، ١٢٢).

وافتتح الرئيس عبد الفتاح السيسي في ديسمبر ٢٠١٦م عبر الفيديو كونفرانس، طريق سيوة/جغبوب، ويهدف الطريق إلى ربط منطقة سيوة وطريق الواحات البحرية/مطروح بمنطقة جغبوب على الحدود الدولية الغربية مع ليبيا الشقيقة، وليكون بديلًا عن استخدام الطرق والمدقات الوعرة، وكذلك لتسهيل حركة النقل والتجارة بين البلدين الشقيقين. ويبلغ طول الطريق ٩٠ كم بعرض ٢٤م باتجاهين وحارتين مروريتين في كل اتجاه، وجزيرة وسطى الأمن القومي لمنطقة الدراسة واهميتها الاستراتيجية لمرور هذا الطريق بها.

ج- الطبيعة الاستراتيجية لخط الحدود:

إن الطبيعة الاستراتيجية للحد الغربي ظهرت من ارتباطه الواضح بالملامح البارزة في المظهر الطبيعي لمنطقة الحدود، كالسهول، والحافات، والسواحل، والنقوب، والكثبان والمنخفضات، والكتل الجبلية، والظواهر الجوية. فهذه الملامح كانت أساسًا في تحديد مسار الحد وهيئته، وهي من أهم المتغيرات التي تتكيف مع العمليات الحربية البرية.

إن الإجراءات التي اتخذتها القوى المعنية باختيار موقع الحد، فقد تأثرت تأثرًا ملموسًا بالمطالب والاعتبارات العسكرية؛ وذلك لأنه جرى تعيين الحد في وقت لم تكن فيه الوظيفة الدفاعية هي الوظيفة الرئيسية للحدود، بل كانت سبب نشأتها ومبرر وجودها. ومن هنا ظهر التناسب الطردي

بين الإحساس بالأمن والحد الدفاعي الذى ينبغي أن يوفر مواقع مريحة للدفاع عن الكيان الإقليمي للدولة.

ويعد القطاع الجنوبي المستقيم من خط الحدود أكثر قدرة على أداء الوظيفة الدفاعية من القطاع الشمالي المتعرج؛ فالحد في القطاع الجنوبي يستند إلى حواجز مناخية وعقبات تضاريسية مانعة. فهو يمتد إلى مسافة ٣٥٥ كم داخل صحراء رملية شاسعة، تضم أعظم منطقة غرود في العالم تقريبًا، ثم يجتاز لمسافة ٤٥٠ كم صحراء صخرية فسيحة تتداخل فيها الكتل الجبلية مع الغرود مع الفرشات الحصوية والرملية. أما الحد في القطاع الشمالي المتعرج فيستند إلى سطح أكثر تجانسًا وانتظامًا وسهولة من ذلك الذي يجتازه الحد في قطاعه الجنوبي، ولكن يتميز القطاع الشمالي عن القطاع الجنوبي بوفرة الموارد المائية.

إن القطاع الشمالي يعد المعبر الطبيعي الوحيد على طول الحدود المصرية-الليبية. فهو بمثابة عنق الزجاجة الذي تتجمع فيه محاور الحركة الرئيسية بين جانبي الحد.

ولأهمية هذا القطاع كمعبر للحدود قامت إيطاليا في عام ١٩٣٠م بمد حاجز من الأسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود، من شاطئ البحر المتوسط شمالًا حتى الجغبوب جنوبًا، وذلك بهدف غلق المعبر الشمالي للحدود ومنع وصول الإمدادات من مصر إلى المجاهدين في ليبيا.

وتتركز المعابر على طول القطاع الشمالي لتوافر موارد المياه بها على الرغم من أن التضاريس لا تشكل قيدًا على العبور في أي موضع، ولكن سيادة الجفاف أدت إلى التركز شمالًا.

ولقد برز كلٌّ من السهل الساحلي ومنخفض واحات سيوة وجغبوب، كمعبرين رئيسين على طول خط الحدود. ونظرًا إلى تميز السهل الساحلي لقربه من الأماكن المعمورة وصلابة سطحه فهو يشكل المعبر الرئيسي لحركة النقل العسكري عبر هذه الحدود؛ مما يمثل نقطة قوة لمطروح، وزيادة أمنها القومي المصري، وطبيعتها الاستراتيجية (توفيق، ٢٠٠١، ص٦٦).

وتؤثر الحدود في العلاقات بين الدول سلبًا أو إيجابًا حيث إنه إذا طالت الحدود بين دولتين وكانت علاقتها قوية فإن ذلك يساعد في فتح أبواب الاستيراد والتصدير وانسياب البضائع ورؤوس الأموال وحرية الحركة التجارية؛ مما ينعكس إيجابًا على الوضع الاقتصادي لكلا الدولتين، كذلك ينعكس طول الحدود سلبًا إذا كانت العلاقات متوترة بين الدولتين، أما من الناحية العسكرية فإن طول الحدود ينهك الخصم ويتطلب مهارة وقوة تحمل وأعداد هائلة من القوات لنشرها على هذه الحدود (فاروق، ٢٠١٣، ص٤١)، وفى حالة وجود قلق وعدم استقرار في الدول المشتركة في الحدود كما هو الحال في ليبيا، فإن مهمة التأمين تقع على عاتق الدولة المصرية بمفردها مما يتطلب جهودًا أكثر للتأمين والحفاظ على الأمن القومى المصرى.

■ ثانيًا: الأهمية الاستراتيجية لمحافظة مطروح والأمن القومي المصري:

أ- المنطقة الحدودية:

تعد محافظة مطروح محافظةً حدوديةً؛ لأنها محاذية لخط الحدود الغربى الذي يفصل الدولة المصرية عن الدولة الليبية المجاورة لها، وتُعد المناطق الحدودية مصدرًا لتهديد الأمن القومي للدولة، وللمناطق الحدودية طبيعة خاصة تجعل شكل وجود الدولة –أو بشكل أدق ممارسة السلطة فيها من قبل الدولة القومية يأخذ طابعًا خاصًا لا يتواجد في المناطق الأخرى من الدولة، وأن الهيكل الإداري

والتنظيمي غالبًا ما يكون واحدًا، هذا، وقد تحولت الحدود الغربية لمصر إلى مصدر تهديد نتيجة للاضطرابات الموجودة داخل الدولة الليبية وعدد من دول الجوار الجغرافي. وتلك الحالة المضطربة فرضت على الدولة المصرية مهام تأمين غير تقليدية، حيث أصبحت القوات المسلحة المصرية ليست معنية فقط بتأمين حدود الدولة وإنما امتدت مسؤوليتها لتشمل تأمين حدود دول الجوار معها. وتظهر هذه المعضلة بوضوح عند التطرق لحدود مصر الغربية، حيث أدى انهيار بنية ومقومات الدولة الليبية في أعقاب سقوط نظام معمر القذافي إلى تحول المنطقة الحدودية بين مصر وليبيا والجزء المتاخم لها على الجانبين إلى ملاذ للتنظيمات الإرهابية المسلحة. وتتسم المنطقة الغربية لمصر بالعديد من السمات والخصائص الطبيعية والديموغرافية، جعلت من مهمة تأمين الحدود الغربية المصرية عملية معقدة، كما تنطوي على العديد من الإشكاليات والمهددات تتعلق بالداخل على الجانب المصري، وأخرى تتعلق بالجانب الليبي، وهو ما دفع الجيش المصري إلى اتخاذ سياسات تتعلق بالأبعاد السياسية والأمنية والعسكرية لمواجهة إشكالية الحدود الغربية (البحيرى، ٢٠١٨، ص٢).

ب- منفذ السلوم البري:

أصبحت الحدود السياسية في الوقت الحاضر أداة لضبط وتنظيم حركة انتقال البضائع والسلع والسكان بين الدول؛ لزيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول، وذلك من خلال المنافذ الجمكرية، وتتركز حركة التبادل التجاري عبر الحد الغربي من خلال منفذ السلوم البرى (على ابراهيم، ١٩٩٧، ص٣٢). ولقد وقعت مصر مع ليبيا اتفاقية تجارية وجمركية عام ١٩٩٠م ، و تنص المادة الأولى منها على إعفاء جميع البضائع والمنتجات ذات المنشأ والمصدر المحلي المتبادلة بين مصر وليبيا من الضرائب والرسوم الجمركية الواردة في التعريفة الجمركية لكلا البلدين، إضافةً إلى اتفاقية التكامل الاقتصادي بين البلدين عام ١٩٩٠م ، وإزالة جميع القيود الغير جمركية التي تعترض انسياب السلع فيما بين البلدين، ولا يجوز فرض أية قيود جديدة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وإقامة تعاون اقتصادي وتجاري لتحقيق المنفعة المتبادلة، والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة في البلدين، وتطوير، وتنمية الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية في كليهما، وتشجيع تجارة الخدمات فيما بين البلدين، والعمل على تحريرها، وتشجيع استثمار رؤوس الأموال في البلدين التي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين مصر وليبيا لتحقيق الوحدة الشاملة بينهم.

◄ ويوضح الجدول (٣٠) والشكلين (٥٥)،(٥٦) تطور حركة الصادرات والواردات المصرية إلى ليبيا خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٩م)عبر منفذ السلوم البرى، ويتضح ما يلي:

١- قلة الصادرات المصرية الليبية عام ٢٠١٥ م عن عام ٢٠١٤م، حيث بلغت حجم الصادرات خلال هذه السنة نحو ٥٧٢٦٥٣ ألف دولار، أي بنسبة تغير -٩٢٪، أي بلغت نسبة الصادرات خلال هذه السنة نحو ٥.٦٪، واستمرت في الانخفاض، حيث بلغ حجمها عام ٢٠١٧م نحو ٤٤٧٩٤٨ ألف دولار، أي بنسبة تغير -١٩.٧٪ عن سنة ٢٠١٦م، أي بنسبة ٤.٤٪ من إجمالي الصادرات المصرية، وبلغت نحو ٥٥٧٨٠٤ ألف دولار عام ٢٠١٦م، أي بنسبة تغير -٢.٦٪ عن عام ٢٠١٥م، حيث بلغ نسبة الصادرات خلال هذه السنة نحو ٥.٥٪، ويرجع ذلك إلى التوترات وعدم الاستقرار بين مصر وليبيا.

٢- زيادة حجم الصادرات المصرية إلى ليبيا عام ٢٠١٨م حيث بلغت حجم الصادرات نحو ٦٣٥٨٥٥ ألف دولار، أي بنسبة تغير ٤٢٪ عن السنة السابقة ٢٠١٧م، حيث بلغت نسبة الصادرات عام ٢٠١٨م نحو ٦.٢٪ من إجمالي صادرات مصر إلى ليبيا، حيث بلغ إجمالي الصادرات المصرية إلى ليبيا خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٩م)نحو ١٠١٨٦٧٩٠ ألف دولار؛ وهذا يرجع إلى تحسن الظروف بين مصر وليبيا والأوضاع الاقتصادية بينهما، واستمرت زيادة حجم الصادرات المصرية

حتى عام ٢٠١٩م، حيث بلغ حجم الصادرات نحو ٨٣٣٨٤٢ ألف دولار، أي بنسبة تغير عن عام ٢٠١٨م نحو ٣١.١ ٪، أي بنسبة ٨.٢٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى ليبيا.

جدول (1) تطور حجم الصادرات والواردات المصرية إلى ليبيا خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٩م) بالألف دولار

السنة	الصادرات	نسبة الصادرات ٪	نسبة تغير الصادرات ٪	الواردات	نسبة الواردات٪	نسبة تغير الواردات٪
٢٠١٤	٧١٣٨٦٨٨	٧٠	-	٣٥٧٢٣٢	٥٢.٧	-
٢٠١٥	٥٧٢٦٥٣	٥.٦	٩٢-	٩٧٩١١	١٤.٥	٧٢.٦-
٢٠١٦	٥٥٧٨٠٤	٥.٥	٢.٦-	٩٩٧٤٦	١٤.٧	١.٩
٢٠١٧	٤٤٧٩٤٨	٤.٤	١٩.٧-	٤١٢١٥	٦.١	٥٨.٧-
٢٠١٨	٦٣٥٨٥٥	٦.٢	٤٢	٦٦٠٠٤	٩.٧	٦٠.١
٢٠١٩	٨٣٣٨٤٢	٨.٢	٣١.١	١٥١٤١	٢.٢	٧٧-
الجملة	١٠١٨٦٧٩٠	١٠٠	-	٦٧٧٢٤٩	١٠٠	-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، المجلد الأول، ديسمبر ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩م، صفحات متعددة، والنسب المئوية من حساب الطالبة.

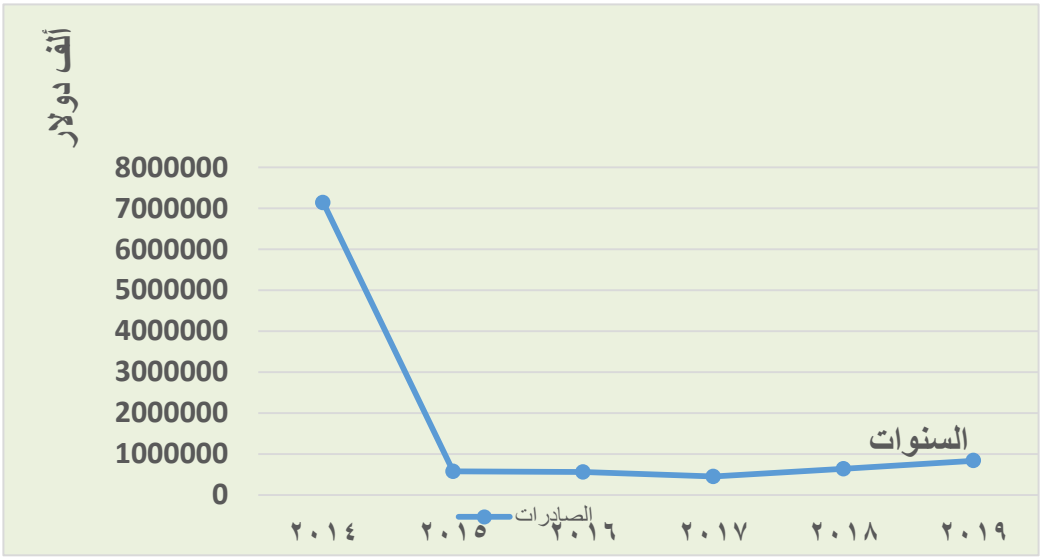

المصدر: من عمل الطالبة اعتمادا على جدول(١).

شكل (7) يوضح تطور حجم الواردات المصرية الليبية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٩م)

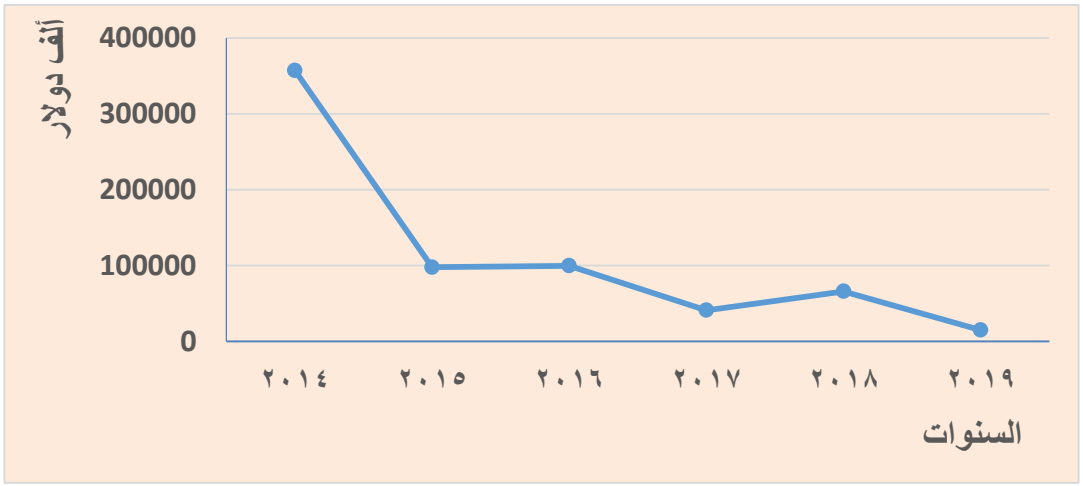

المصدر: من عمل الطالبة اعتمادا على جدول(١).

شكل (٨) يوضح تطور حجم الصادرات المصرية الليبية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٩م).

٣- قلة الواردات الليبية إلى مصر عام ٢٠١٩م، أي بنسبة تغير عن عام ٢٠١٨م بنحو -٧٧٪، حيث بلغ حجم الواردات خلال هذه السنة نحو ١٥١٤١ ألف دولار، أي بنسبة ٢.٢٪ من إجمالي الواردات الليبية إلى مصر، واستمرت قلة الواردات حتى عام ٢٠١٥م، حيث بلغت نسبة التغير في هذا العام عن العام السابق له بنحو -٧٢.٦٪ ،حيث بلغ حجم الواردات خلال هذه السنة نحو ٩٧٩١١ ألف دولار، أي بنسبة ١٤.٥٪، وبلغت نسبة التغير عام ٢٠١٧م عن عام ٢٠١٦م بنحو -٥٨.٧٪، أي بلغ حجم الواردات خلال هذا العام نحو ٤١٢١٥ ألف دولار، أي بنسبة ٦.١٪، ويرجع قلة الواردات الليبية إلى مصر إلى عدم الاستقرار الأمني بين مصر وليبيا، وزيادة التوترات الليبية، الأمر الذي انعكس أيضًا خلال هذه الفترة على الصادرات المصرية.

٤- زيادة حجم الواردات الليبية إلى مصر عام ٢٠١٨م، حيث بلغ حجمها نحو ٦٦٠٠٤ ألف دولار، أي بنسبة ٩.٧ ٪، حيث بلغت نسبة التغير عن العام السابق نحو ٦٠.١٪، وبلغت نحو ٩٩٧٤٦ ألف دولار، أي بنسبة ١٤.٧٪ عام ٢٠١٦م، أي بنسبة تغير عن عام ٢٠١٥م بنحو ١.٩٪، وبلغ حجمها عام ٢٠١٤م نحو ٣٥٧٢٣٢ ألف دولار، أي بنسبة ٥٢.٥٪ من إجمالي الواردات الليبية إلى مصر التي بلغ حجمها نحو ٦٧٧٢٤٩ ألف دولار ويرجع ذلك إلى تحسين الأحوال الاقتصادية بين مصر وليبيا في هذه الفترة التي ارتفعت بها أيضًا حجم الصادرات المصرية إلى ليبيا.

▪ ثالثًا: المشكلات الحدودية الغربية:

أ- مشكلة الألغام (*) :

تنتشر الألغام الأرضية المضادة للأفراد والدبابات في مساحات كبيرة في منطقة الساحل الشمالي، فقد خلفت الحرب العالمية الثانية في منطقة العلمين جنوب الساحل الشمالي وحتى حدود مصر الغربية ما يقرب من ١٧.٥ مليون لغم، تحتل مساحة تزيد على ربع مليون فدان صالحة للزراعة. وحسب الإحصاءات الرسمية يوجد في مصر حاليًا حوالي ٢١.٨٠٠ مليون لغم، بعدما كان ٢٣ مليون لغم، وذلك بعد نجاح القوات المسلحة المصرية منذ عام ١٩٩٥ في إزالة ما يقرب من ١.٢٠٠ مليون لغم(الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢، ص١).

١- مناطق حقول الألغام:

❖ **تتوزع حقول الألغام في ٨ مناطق رئيسية، وهى:**

١- المنطقة الساحلية وتقع على الشريط الساحلي بين الإسكندرية ومطروح وبمحاذاتها، وتتميز هذه المنطقة بحقول الألغام الهيكلية، وهي التي تقوم بخداع العدو حيث قامت القوات البريطانية بتجهيز مساحات من الأرض في تلك المنطقة لتعطي مظهر الحقول الحقيقية بحيث يوضع فيها حوالى ١٠٪ من الألغام الحقيقية والباقي ألغام كاذبة.

وكذلك حقول الألغام الدفاعية التي تم عملها لسد أي ثغرات توجد بين المواقع الدفاعية وتمنع أي اختراق بين المواقع الدفاعية، وتم تحديدها من خلال الخرائط العسكرية الموضحة لخطوط القوات المتحاربة خلال المعارك.

وقد تم تطهير هذه المنطقة بواسطة سلاح المهندسين المصري، وتمت الاستفادة من هذه المنطقة وتعميرها عمرانًا سياحيًا بإنشاء القرى السياحية بصورة مكثفة خلال الثمانينات إلا أنه مازال من المحتمل وجود ألغام أو دانات معبأة فيها.

٢- منطقة نقب أو دويس، وتبدأ من الكيلو ١٠ في طريق أبو دويس وتمثل نحو ١٥٠ ألف فدان، وقد ظهرت بها حقول ألغام كثيرة، ورغم أن عمليات التطهير قد نشطت في هذه المنطقة إلا أنها لم تطهر تمامًا، ومازالت بعض الأجزاء مليئة بحقول الألغام، وتقع على الطرف الشرقي لمنخفض القطارة، وتتصل بالعلمين وسيدى عبدالرحمن بطرق برية تصل نحو ٥٣ كم.

٣- الألغام الموجودة في مناطق النودير، والمرير، والرويسات، وحقول الألغام في هذه المناطق ضائعة المعالم، وليست مميزة بعلامات.

٤- الألغام الموجودة في منطقتي دير القطعانى والمناصب وتصل مساحتها نحو ٢٠٠ ألف فدان-كان عليها علامات تحذير وأسلاك شائكة، ولكن قام تجار الخردة بنزعها وتجميعها منذ عام ١٩٦٥م.

(*) **اللغم**:هو مفرقع بغلاف خارجي أو خشبي أو بلاستيكي مجهز بوسيلة إشعال، مصمم لتدمير أو تخريب الدبابات، والعجلات، والقوارب أو القطع البحرية والطائرات أو مصمم ليجرح أو يقتل أو يقعد الأشخاص وقد ينصعق بتأثير خارجى كمرور الأشخاص أو العجلات أو الحيوانات عليه بواسطة سيطرة بعيدة أو بمرور الوقت (عبد المجيد ،١٩٩٩،ص٤).

٥- الألغام الموجودة في دير الراحل وأم الخوارير والأسيعد تضم حقول ألغام مخيفة زرعتها القوات الألمانية من نوع (الشرانيل)، وهي ألغام ألمانية ذات شعيرات خضراء شبه النجيل الأخضر، ولم يستطع أحد اختراقها.

٦- ألغام باب القطارة، وتبدأ من الكيلو ٣٠ من طريق العلمين والحميمات، وتم تطهيرها من الألغام بواسطة فرق الإزالة بإشراف خبراء مصريين وأجانب في شركات التنقيب عن البترول، حيث يوجد حقل ويبكو للبترول في هذه المنطقة.

٧- ألغام مناطق ظهر الحما وحلق الضيق وأبو دويس والحميمات، وهي منطقة ليس لها خرائط ولا معالم واضحة.

٨- ألغام منطقة برج رقبة الرالة التي تعتبر الموصلة إلى منخفض القطارة، وهى مليئة بالطوربيدات غير المفجرة، وألغام محركات فرنسية وإنجليزية، وهي ألغام بعضها مدفون والآخر ظاهر (عبد المجيد، ١٩٩٩، ص٥٦٧).

- وتعد عملية إزالة الألغام من هذه المناطق عملية صعبة نظرًا إلى تعدد:

تعدد أنواع الألغام المضادة للأفراد والدبابات التي زرعتها قوات الحلفاء والمحور في صحراء مصر الغربية خلال الحرب العالمية الثانية.
مشكلات تحريك الألغام من أماكنها بسبب الكثبان الرملية، والتغيرات المناخية على مدى نصف قرن.
مشكلات حساسية الألغام للانفجار بسبب تقادمها أو بسبب العوامل الجوية.
اختفاء أو عدم وجود خرائط لهذه الألغام.
عدم وجود طرق ممهدة للمناطق الملغومة.
عدم توافر معدات حديثة متقدمة تكنولوجيًا لاستخدامها في عملية إزالة الألغام.
التكلفة المالية التي تحتاجها عملية إزالة هذه الألغام والتي يصل عددها نحو ٢٣ مليون لغم.
ضخامة الأعباء البشرية المرتبطة بعملية إزالة الألغام، وعدم وجود العدد الكافي من الخبراء.

وقد تتسبب الألغام في حدوث العديد من الأضرار والخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تسببت هذه الألغام في وقوع خسائر بشرية فادحة في حقول الألغام التي تنتشر بصورة خطيرة في الصحراء الغربية دون علامات إرشادية أو أي مؤشرات توضيحية، وتتسبب أيضًا في الإضرار بالاقتصاد المصري وتهدد الأمن المصري القومي والأهمية الاستراتيجية للمنطقة الحدودية (داود، ٢٠٠١، ص٣٣٦).

ولقد عملت مصر على إزالة الألغام الموجودة في هذه المناطق، وذلك بمطالبة الدول دائمًا:

مطالبة مصر الدول التي زرعت الألغام في أراضيها بتحمل مسئولية إزالتها، وذلك خلال مؤتمر نزع السلاح بجنييف ١٩٩٦.
اللقاء الذى تم بين وزير الدفاع المصري ونظيره الألماني في مارس ١٩٩٨، والذي أبدت فيه ألمانيا استعدادها لتقديم المساعدة التكنولوجية والمالية لإزالة الألغام، وقدمت ألمانيا لمصر ١١٠ جهاز للكشف عن الألغام في أكتوبر ١٩٩٨.

مطالبة مصر من خلال مندوبها في الأمم المتحدة الدول التي زرعت الألغام في مصر بتحمل مسئوليتها، وتقديم الخرائط وسجلات حقول الألغام ومواقعها، وذلك خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣.

الكتاب الذى أصدرته وزارة الدفاع بعنوان : " القتلة الحديدين "، والذى كان بمثابة توعية عالمية بمشكلة الألغام في مصر.

طرح موضوع الألغام في مصر من خلال مناقشات لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشعب لعمل دراسات وأبحاث للتخلص من هذه الألغام.

وكذلك الجهد الذى قامت به وزارة الخارجية المصرية في الاتصال بالدول المعنية، وعلى رأسها بريطانيا وألمانيا، ومطالبتها بتقديم مساعدات وأجهزة ومنح تدريبية لإزالة الألغام(داود،٢٠٠١،ص٣٤٢).

ولقد قامت مصر بتأسيس مركز لمكافحة الألغام كأول مركز في مصر ومنطقة الشرق الأوسط لمكافحة الألغام، وهو منظمة غير حكومية تم تأسيسها في الثالث من ديسمبر عام ١٩٩٧ بهدف التعاون مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والجهات الرسمية التي تعمل في مجال مكافحة الألغام في العالم، وهو يضم نخبة من أساتذة الجامعات والصحفيين والمحاميين والأطباء والمهندسين والكيميائيين، وتقوم مرجعية المركز على قواعد القانون الدولي الإنساني، والاتفاقيات الدولية التي تكافح الألغام، والهدف من إنشاء هذا المركز هو الرصد الجغرافي الدقيق لمواقع الألغام، وتحديدها بحواجز وإشارات تحذيرية، ورصد الأعداد الحقيقية لضحايا الألغام من قتلى أو مصابين، وتصنيفهم، وتقديم الخدمات القانونية والصحية لضحايا الألغام، وتأهيل المعاقين للاندماج مع باقي أفراد المجتمع، والتوعية بخطر الألغام، وتطهير المناطق المصابة بالألغام عبر الاستفادة من الجهود الدولية والرسمية والشعبية المحلية.

وقد حرص المركز في سبيل تدعيم عمله على تبادل البيانات والمعلومات والخبرات في مجال مكافحة الألغام مع الدول والمنظمات المعنية. وقد أسفر جهد المركز عن حصوله على عضوية الحملة الدولية لحظر الألغام. وعضوية ائتلاف المنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية. كذلك استطاع المركز إعلان تأسيس الحملة العربية لمكافحة الألغام والمكونة من ١٣ منظمة غير حكومية.

موقف مصر من اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام:

على الرغم من أن مصر لم توقع على اتفاقية أوتاوا لحظر استخدام ونقل وتخزين وإنتاج الألغام المضادة للأفراد في ديسمبر ١٩٩٧ م إلا أنها ساندت من حيث المبدأ الهدف من هذه الاتفاقية ، وقد سبق وشاركت مصر في كل المراحل التمهيدية السابقة على توقيع الاتفاقية.

وقد طالبت مصر في اجتماعات الخبراء لمناقشة مشروع الاتفاقية بأوسلو في سبتمبر عام ١٩٩٧ م بمزيد من الضغط الدولي لدفع الدول التي شاركت في معارك الحرب العالمية الثانية على أرض مصر إلى تقديم خرائط الألغام، وتقديم الدعم الأكبر لإزالتها.

ويمكن عرض الموقف المصري من عدم توقيعها على اتفاقية أوتاوا كالآتي:

إن مصر تتفق تمامًا مع الهدف الإنساني للاتفاقية، إلا أن صعوبة موافقتها على الانضمام يرجع إلى أنها تعيق مصر عن ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس والحفاظ على أمنها

القومي، وكذلك حقها في الحصول على المساعدات اللازمة لتطهير ألغام زُرعت في أراضيها.

مطالبة مصر النظر بعين الاعتبار للطبيعة الجغرافية لها حيث الحدود الشاسعة والتي ليس فيها أي موانع تحول دون عمليات التسلل، وقد كان مطلب مصر الأمني في الحصول على بديل اقتصادي مناسب للألغام ،وقد تم شرح هذا الموقف خلال المراحل التمهيدية لإعداد مشروع الاتفاقية.

إن استفادة مصر من المساحات الملغومة والتي بها ثروات كثيرة مختلفة لن تتحقق إلا بتوافر المسئولية الدولية للمساعدة في تطهير الألغام، والمسئولية الإنسانية التي تحتم احترام الحقوق الشرعية للإنسان(داود،٢٠٠١،ص٣٤٣).

لقد زادت المأساة التي تخلفها الألغام على البشرية، ومع تدفق المعلومات التي أصبحت الآن متاحة للجميع وتبين مدى حجم الخسائر البشرية من استخدام هذه الألغام، وأصبح التحرك الدولي حاسمًا ونشطًا في مواجهة هذه القضية. فقد وَلَّدَت هذه المعلومات اهتمامًا دوليًّا واسع النطاق بمشكلة الألغام في العالم وسبل مواجهتها بعد أن كان العالم إلى وقت قريب يجهل هذه القضية تمامًا، أو لا يضعها في دائرة اهتمامه. ولعل الحملة الدولية لحظر الألغام التي بدأت نشاطها منذ عام ١٩٩١، وتدخل الأمم المتحدة بثقلها وإمكانياتها من عام ١٩٩٤ للبحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة، وما تمخض عن الاهتمام الدولي بها في توقيع ١٣٥ دولة على اتفاقية دولية تحظر وتحرم استخدام الألغام الأرضية- كل ذلك أصبح مدعاة لتحقيق حاجة المجتمع الدولي الملحة لتضافر الجهود الدولية والإقليمية والمحلية لمواجهة هذا الحظر والقضاء عليه.

ويتضح مدى التزام الدول التي زرعت ألغامًا في أراضي الغير، وتركتها رغم انتهاء العمليات الحربية، والأمثلة على ذلك كثيرة، مثل الألغام المزروعة في مصر وأفغانستان، وللإجابة عن هذا التساؤل نقول بأننا نعتقد بوجود التزام على عاتق هذه الدول بإزالة وتطهير هذه الألغام للأسباب الآتية:

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة أيدت مطالبات الدول التي تصيبها أضرار نتيجة لتواجد مخلفات الحروب، ومنها الألغام على أراضيها، والتي تطالب بدفع تعويضات لها من الدول المسئولة عن ذلك (القرار ١٨٨/٣٦ لسنة ١٩٨١) ، والقرار (١٣٩/٣٩ لسنة ١٩٨٤) ، والقرار (٧/٤٨ لسنة ١٩٩٣) ، والقرار (٢١٥/٤٩ لسنة ١٩٩٤).

وجود قاعدة من قواعد القانون الدولي العام أو العرفي تقضي بإلزام من وَضَعَ الألغام بطريقة تؤثر في حياة المدنيين أو سلامتهم الجسدية بإزالة تلك الألغام وتحمل تكاليف إزالتها.

وهو أيضًا ما يمكن الاستفادة به من اتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٧، والتي اعترفت بوجود قواعد يقرها القانون الدولي بخصوص الألغام حيث نصت المادة ٢٠ / ٤ من الاتفاقية على أن انسحاب الدولة الطرف من الاتفاقية لا يؤثر بأية طريقة على واجب الدولة في الاستمرار بالوفاء بالالتزامات المقررة وفقًا لأي من قواعد القانون الدولي ذات الصلة(بسيونى،١٩٩٩،ص٢٣٥).

ب- مشكلة التهريب:

قبل عشرينات القرن العشرين لم يكن ثمة فاصل أو مانع من التواصل بين أهالي مناطق شرق ليبيا وغرب مصر، بل كانت المنطقة امتدادًا طبيعيًا واحدًا ليس جغرافيًا فحسب، بل ديموغرافيًا أيضًا، حيث يعود أهالي المنطقة الممتدة غربي النيل وحتى إقليم برقة بليبيا - إلى أصول واحدة، وينتشرون

في الحواضر المنتشرة على الشريط الساحلي للبحر المتوسط والواحات المتناثرة(النحلى،٢٠١٨،ص٨٩).

في الصحراء الكبرى، وبقية المنطقة إضافة إلى كونها موطنًا للعديد من القبائل العربية، وممرًا وطريقًا للقوافل التجارية، وقوافل الحجاج، والفاتحين.

ولقد وقعت كلٌّ من بريطانيا وإيطاليا في أبريل سنة ١٩٢٠ باعتبارهما دولتين مستعمرتين لمصر وليبيا على التوالي، ما عُرف باتفاق (ملنر-شالويا) بين وزير المستعمرات البريطانية الڤايكونت ملنر ووزير الخارجية الإيطالي ڤيتوريو شالويا، والتي أفضت إلى وضع حدود وهمية بين ليبيا ومصر، حيث وافقت إيطاليا في المذكرة المقدمة من بريطانيا على أن تكون نقطة بداية الحد الشمالي من حدود مصر-برقة غرب السلوم بمسافة عشرة كيلومترات، واعتبار المنطقة التي يحتويها خط الحدود مناسبة تمامًا طالما دخلت واحة الجغبوب ضمن الأراضي الإيطالية، وهو ما لاقى قبول الجانب البريطاني، ليتم بذلك اعتماد الحدود بين البلدين لأول مرة، والتي تمتد بطول يزيد عن ١٠٠٠ كيلومتر.

ونظرًا إلى التداخل الديموغرافي والامتداد الطبيعي بين أهالي البلدين استمرت حركة التنقل والهجرة والتجارة بين البلدين، ولعل اعتماد المجاهدين الليبيين على العمق المصري خلال فترة مقاومة الغزو والاستعمار الإيطالي خير دليل على عدم احترام هذه الحدود، وقد أكدت المصادر التاريخية الإيطالية أن ما تلقته المقاومة الليبية من دعم جاءها عبر الحدود المصرية، حيث قُدر عدد قطع السلاح التي تدخل إلى ليبيا بأكثر من ثلاثة آلاف قطعة شهريًا، كما أن حركة التجارة والهجرة بقيت مستمرة لا سيما تَوُجُّه الليبيين إلى مصر عقب سيطرة إيطاليا على ليبيا بعد سنة ١٩٣١ التي شهدت توقف حركة المقاومة في المنطقة الشرقية بعد إعدام عمر المختار(الجندى،٢٠١٨،ص٤٣٢).

بعد موجة الاستقلال التي شهدتها المنطقة خلال فترة الخمسينات والستينات انتظمت العلاقة بين ليبيا ومصر بشكل مباشر بعيدًا عن الوصاية والانتداب الأجنبي، وشهدت الحركة بين البلدين تدفقات متباينة في الاتجاهين وفقًا للظروف السائدة والأحوال الاقتصادية في البلدين، إلا أنها بقيت تحت سيطرة السلطات المختصة، على الرغم مما مرت به العلاقة بين البلدين من تموجات وصلت إلى قطع العلاقات السياسية، حتى جاءت موجة الربيع العربي وما صاحبها من فوضى، وما أعقبها من انفلات أمني عادت المناطق الحدودية كممرات لتهريب الممنوعات بجميع أنواعها بدءًا من السلاح والمخدرات إلى البشر في موجات الهجرة غير الشرعية.

في ليبيا بعد سنة ٢٠١١ عقب إسقاط مؤسسات الدولة بشكل عام والعسكرية والأمنية والضبطية بشكل خاص أصبح متاحًا أمام المهربين إخراج كل الأشياء دون استثناء، فنشطت عصابات التهريب المحلية والدولية على مجمل الحدود الليبية مع دول الجوار الست إضافة إلى شاطئ البحر، حتى أن كل دول الجوار الليبي دون استثناء أصبحت حدودها مع ليبيا قضية حية وملفًا مفتوحًا، وهاجسًا يؤرقها، وتبقى الحدود الليبية المصرية هي الأكثر تفاعلًا، واستهدافًا من قبل عصابات التهريب، ومخططات الجماعات الإرهابية، وشبكة تهريب البشر، وكل الممنوعات دون استثناء، حيث تؤكد تقارير صادرة عن عدة جهات رسمية وأهلية ومؤسسات إعلامية ومنظمات حقوقية وغيرها على ضخامة ما يتم تهريبه عبر الشريط الحدودي الطويل بين البلدين.

شهدت عمليات التهريب رواجًا غير مسبوق عقب أحداث ٢٠١١، وتُعد محافظات الغرب المصري مثل مطروح معبرًا لتهريب الأسلحة إلى مصر، وعقب استعادة السيطرة من قبل السلطات

المصرية على هذه الممرات تحولت مافيا التهريب إلى منافذ جديدة عن طريق الواحات وغرب واحة سيوة والتي يصعب السيطرة عليها بسبب المدقات الوعرة مثل بحر الرمال، وتباعد المسافات بين مواقع المراقبة.

ويستخدم المهربون سيارات الدفع الرباعي وهواتف الثريا، ويسلكون الدروب الصحراوية قادمين من منطقة الكفرة وطبرق في ليبيا إلى الجنوب وواحة الجغبوب الموازية لواحة سيوة المصرية، وبعدها يتم الانطلاق عبر الواحات، ومنها إلى طرق شركات البترول بالعلمين، متجهين إما ناحية الشمال الشرقى لمحافظات أسيوط والمنيا، أو ناحية الجنوب بمعاونة من قصاصي الأثر تفاديا للضربات الأمنية التي تنفذها أجهزة الأمن والجيش المصريين.

واتفقت وسائل إعلام مصرية على رسم خارطة لتحركات مجموعات التهريب داخل الأراضي المصرية بعد تمكنها من التسلل من ليبيا من عدة نقاط على امتداد الشريط الحدودي بالقرب من بعض المدن والواحات الليبية القريبة من الحدود، تتخذ سيرها في ممرات التهريب المتمثلة في دروب جبلية وصحراوية سَلَكَتْها القبائل العربية منذ سنوات قديمة، وتحولت لطرق يسلكها مهربو المخدرات والسلاح والمهاجرون غير الشرعيين، وأغلبهم من جنسيات سودانية وتشادية ودول أفريقية أخرى، حيث تُعد المناطق غرب وجنوب الفرافرة خارج السيطرة(الفرا،٢٠١٣،ص١٢٠).

وتعد الأسلحة أهم ما يتم تهريبه من ليبيا إلى مصر، حيث انتشرت في ليبيا الأسلحة التي كانت في حوزة القوات المسلحة الليبية والتي تُقدر بحوالى ٢٠ مليون قطعة سلاح، وكميات هائلة من الذخائر والمعدات العسكرية الأخرى، وتقدر السلطات المصرية المختصة أن أكثر من ٨٠٪ من الأسلحة المهربة إلى مصر تأتي من ليبيا، كما تأتي نشاطات تهريب البشر في مرتبة متقدمة من بين نشاطات التهريب بين البلدين، وتتمثل في تهريب المهاجرين غير الشرعيين الذين يقصدون ليبيا لركوب البحر منها إلى أوروبا، إضافة إلى عناصر الجماعات الإرهابية والذين يتحركون في الاتجاهين، وإلى جانب تهريب الأسلحة والبشر تأتي بقية أنشطة التهريب التقليدية المتمثلة في الاتجار بالممنوعات كالمخدرات والبضائع المدعومة التي يتم نقلها من ليبيا إلى مختلف دول الجوار.

وعلى الرغم من التشديد الأمني واهتمام السلطات المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو، ونجاحها في الحد من نشاطات شبكات التهريب، وإحباطها للعديد من محاولات التهريب، وتقليل المنافذ والممرات التي تسلكها عصابات التهريب إلا أنها تبقى نشاطًا مرتبطًا بوجود الحدود ذاتها.

ويتبين من الجدول (٣١) والشكل (٥٧) كميات التهريب وأنواعها خلال الفترة الزمنية (٢٠١١-٢٠٢٢م) وأيضًا نسب كمية التهريب من إجمالي الكميات خلال تلك الفترة الزمنية موضحا أيضًا قيمة الكميات المهربة بالمصري أو بالدولار الأمريكي حيث يتضح أن:

- في عام ٢٠١١م:

تمكنت قوات حرس الحدود من إحباط تهريب شحنة أسلحة وذخيرة إلى داخل البلاد، قادمة من ليبيا، حيث قامت عناصر المراقبة الخاصة بقوات حرس الحدود في منطقة صحراء السلوم برصد سيارتين من طراز «لاند كروزر»، اخترقتا الحدود المصرية الليبية باتجاه مصر، وحدثت اشتباكات عنيفة بين قوات الأمن والمهربين، الذين هربوا مترجلين باتجاه الأراضي الليبية محملة بتهريب كميات من
(أسلحة آلية – ذخيرة – رشاشات – بانجو – مزارع خشخاش – أقراص مخدرة – سجائر مسرطنة – مستلزمات طب الأسنان).

وتمكنت قوات حرس الحدود من العثور على السيارتين وبداخلهما كميات كبيرة من الأسلحة الآلية، ورشاشات ٣٥ كيلو «بانجو»، و١١٤ مزرعة «خشخاش». (١١٤) مزرعة لنبات الخشخاش المخدر تُقدر مساحتها بحوالي (٤٣) فدانًا، إضافةً إلى (١١٧٠) لفافة لنبات البانجو المخدر بإجمالي وزن (٢٩٠٠) كجم، و(١) جوال لثمرة الخشخاش المخدر.

تمكنت قوات حرس الحدود من ضبط (١.٤٨) مليون قرصًا مخدرًا مختلف الأنواع، إضافةً إلى (٢٤٣٦٥) قاروصة سجائر مسرطنة.

وكان إجمالي كميات التهريب خلال هذا العام ١٠٨٧٥٥٤، مثلت نسبة ٥.٤٪ من إجمالي التهريبات خلال (٢٠١١-٢٠٢٢م)، وقُدرت قيمة التهريبات نحو ٧٧٧٥٦٣٢ جنيه.

جدول (٢) يوضح كميات وأنواع التهريب وقيمتها ونسبتها خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٢م)

السنة	كمية التهريب	نسبة التهريب ٪	أنواع التهريب	قيمة التهريب
٢٠١١	١٠٨٧٥٥٤	٥.٤	أسلحة آلية-ذخيرة-رشاشات-بانجو-مزارع خشخاش-أقراص مخدرة-سجائر مسرطنة-مستلزمات طب الأسنان.	٧٧٧٥٦٣٢ جنيه
٢٠١٢	٢٠٣٥٧٦	١	أغنام-جمال-رشاشات-بنادق-ذخيرة-حشيش-طلقات نارية.	٨٠٠٢٤٢ جنيه
٢٠١٣	١٤٠١٣٢	٠.٧	بنادق خرطوش-أسلحة-ذخيرة-طلقات خرطوش تركية الصنع-بنادق آلية-أقراص ترامادول-حشيش-طلقات صوت.	٨٤٦٧٢٣٠ جنيه
٢٠١٤	١٣٠٨٦٧	٠.٧	أسلحة نارية-ذخيرة-طلقات نارية-حشيش-مستحضرات تجميل.	٣١٤٥٧٦ جنيه
٢٠١٥	٨٩٩٠٢٣٤	٤٥.٣	مشغولات ذهبية-أدوات تجميل-معادن-قطع نحاس-مخدرات-أقراص ترامادول وتامول-سجائر مسرطنة-طلقات نارية-قذائف صاروخية-مواد متفجرة-نقد أجنبى-أرز هندى-أرز مصري.	٨٩٣٤٠٠٠ جنيه ١٥٠٠٠٠ دولار
٢٠١٦	٢٩٨٣٢٠٦	١٥	نقد مصري-دولار أمريكى-نقد أجنبى-أدوات تجميل-ملابس – سجائر أجنبية-عبايات-بطاطين-خراطيش سجائر- -مخدر التامول-سجائر مسرطنة-وحدات زريعة للصيد-لفافات بانجو.	٢١٨١٢٤٠ جنيه ٥٥٠٠٠٠ دولار أمريكى ٢٢٥٠٠٠٠ مليون ريال
٢٠١٧	٢٠٣٢٦٣٣	١٠.٣	زجاجات فودكامحلية الصنع-زيوت محركات-تروس باور-سجائر مسرطنة-أقراص مخدرة.	١٨٤٤٥٠٠ جنيه

٢٠١٨	١٠٣٤٥٨٧	٥.٢	ذهب-فضة-هواتف محمول-إكسسوارات محمول-أقراص أبتريل مخدرة-عملات محلية واجنبية-بنادق آلية-بنادق قناصة-خزن-طلقات-حشيش-أسلحة نارية-رشاشات- -سونكي-أسد حي.	٨٦٧٥٢٤٣ جنيه
٢٠١٩	٥٨٠٦٧٩	٣	معادن نفيسة-كروت معدنية-نقد أجنبي-أجهزة لاسلكية-كروت ائتمان.	٥٤٣١٠٠ جنيه ٢٨٨٨٠٠ دولار امريكى ٨٠٠ دينار كويتى
٢٠٢٠	١٧٨٥١٥١	٩	خمور وكحوليات-أقراص مخدرة ومنشطات-أجهزة لاسلكية-أجهزة استقبال-أسلحة وذخيرة-بضائع أجنبية الصنع-مستحضرات تجميل-ملابس جاهزة-أدوية-أجهزة محمول-سجائر –مشغولات ذهبية.	٧٣٩٦٣٣٦٦٢ جنيه
٢٠٢١	٨٦٧٩٩٤	٤.٤	أدوية-مواتير قوارب مطاطية(زودياك)أجنبية الصنع-قطع غيار سيارات أجنبية الصنع(مارش-ترس مارش-أويل سيل-موبينة-موتور سيارة نقل-مولدات)-أقراص مخدرة مؤثرة في الحالة العصبية والنفسية-مخدر أبتريل-نقد مصري وأجنبى-هواتف محمول.	٤٣٢٩٩٨١٤ جنيه
٢٠٢٢	١٩٧	-	هواتف محمول ماركة أيفون-ساعات أيفون –رأس شواحن أيفون.	٢٢١٥٥٠٠ جنيه

المصدر: مديرية الأمن،مصلحة الجمارك المصرية،مقابلة شخصية مع أحد أشخاص قبيلة ما ، وحساب النسب من عمل الطالبة.

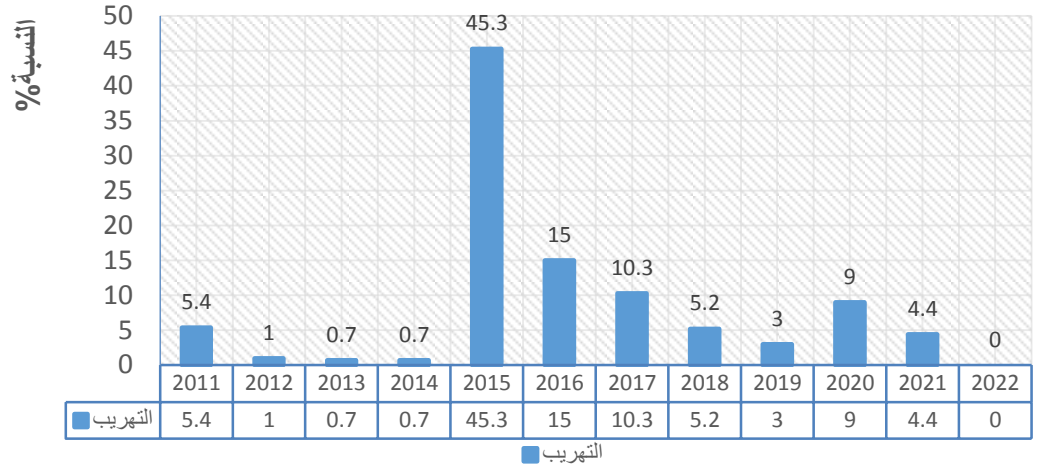

المصدر: عمل الطالبة اعتمادًا على جدول (٣١)

شكل (٩) يوضح تطورس نسبة كميات التهريب خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٢م).

- في عام٢٠١٢م:

في خلال هذا العام حدث تهريب للأغنام، والجمال، والبنادق، والذخيرة، والطلقات النارية، والحشيش.

تمكنت قوات حرس الحدود من إحباط تهريب شحنة أسلحة وذخيرة قادمة من ليبيا خلال أشهر مايو، أكتوبر، ديسمبر، حيث تم ضبط عدد ١٠ رشاشات آلية، و٥٠ بندقية وذخائر، وتم ضبط ٣٥٠٠ طلقة نارية، و ١٦ كيلو حشيش.

حيث تم تهريب ٢٠٠ ألف رأس، وكان المهرب يأخذ١٠٠ جنيه على كل رأس تعبر الحدود.

يوجد المهربون في السلوم وسيدى براني على بعد خمسة كيلومترات من مدينة السلوم، وتقف سيارة نقل أمام مدق في وسط الصحراء محملة بالأغنام استعدادًا لتهريبها إلى ليبيا، وبمجرد وصول المهرب الذي يقوم بدور راعى الأغنام، يتم تفريغ حمولة السيارة من الخرفان .. هذا المشهد يتكرر على حدود مدينة السلوم في ظل الغياب الأمني المتعمد الذي تعاني منه مدينة التهريب المنظم.

أسعار الخرفان في السلوم تجاوزت الضعف، وارتفع سعر كيلو اللحوم الضاني الذي تعتمد عليه المدينة إلى ٩٥ جنيهًا بسبب عمليات التهريب التي تنشط بشكل جماعي إلى ليبيا، والتي تمكن خلالها المهربون من إدخال أكثر من ٢٠٠ ألف رأس من الأغنام إلى ليبيا على دفعات، كل دفعة تتراوح من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ رأس.

ويستقبلها آخرون من الجانب الليبي، خاصة في ظل انعدام الأمن على الحدود الليبية أيضًا، في حين يرجع أحد المهربين السبب إلى تهريب الأغنام التي تلقى رواجًا كبيرًا في ليبيا إلى القضاء

على الثروة الحيوانية في ليبيا أثناء الحرب بين القذافي والثوار، مضيفًا أن بيع الأغنام في ليبيا يحقق مكاسب مادية كبيرة فهي تُباع بضعف ثمنها في مطروح والسلوم، موضحًا أن سعر الخروف في مطروح لا يتجاوز ٧٠٠ جنيه، في حين يصل في ليبيا إلى ١٧٠٠ جنيهًا مصريًّا خلال هذا الوقت.

تم ضبط كميات التهريب خلال هذا العام نحو ٢٠٣٥٧٦، وبلغت نسبتها نحو ١٪ من إجمالي التهريبات خلال تلك الفترة (٢٠١١-٢٠٢٢م) ، وبلغت قيمة التهريبات نحو٨٠٠٢٤٢ جنيه.

- في عام٢٠١٣م:

تم إحباط محاولة تهريب كمية من الأسلحة بنطاق المنطقة الغربية العسكرية، وعناصر حرس حدود المنطقة الغربية العسكرية بمنطقة «الأخوار»، الواقعة غرب مدينة السلوم بمسافة ٣.٥ كيلومتر،و تمكنت من ضبط ٣ أجولة متوسطة الحجم بداخلها ١٥ بندقية خرطوش.

ولكن ذلك يأتي في ظل الجهود المكثفة التي تبذلها قوات حرس الحدود لتأمين حدود الدولة على جميع الاتجاهات الاستراتيجية كأحد أهم مهامها الرئيسية، لإجهاض جميع المخططات والمحاولات التي تهدف إلى تقويض استقرار أمن المجتمع والإضرار بالأمن القومي المصري.

أحبطت قوات من حرس حدود المنطقة الغربية العسكرية محاولات جديدة لتهريب كميات من الأسلحة والمواد المخدرة، فتم ضبط جوالين بداخلهما ١٢٠ صندوق ذخيرة، بها ٣٠.٠٠٠ طلقة خرطوش تركى الصنع، و١٢ بندقية، وذلك بمنطقة قارة أم الخيش الواقعة بجنوب مدينة سيوة بمسافة ٢٠ كم.

كما تم ضبط ٣ أجولة بداخلها ١٠ بنادق آلية، ولفافتين من جوهر الحشيش المُخدر قُدر وزنها بـ ٥٠ كجم، بجنوب العلامة الدولية رقم ٣٨ بمسافة ١ كم، وجنوب منفذ السلوم البرى بمسافة ٨ كم.

كما تمكنت عناصر حرس حدود المنطقة الغربية العسكرية بمنطقة شرق العلامة الدولية رقم (١٩) وشمال منفذ السلوم البري من ضبط ١٥ بندقية آلية، و١٥ خزنة، وعدد ٧٠ ألف قرص « ترامادول » قبل تهريبها.

تمكنت عناصر حرس الحدود بنطاق المنطقة الغربية العسكرية من ضبط سيارة ملاكي محملة بـ٧ أجولة تحتوي على ١٠بنادق آلية، و١١ بندقية خرطوش، و٧٥ كيلو من مخدر الحشيش، بمنطقة الأخوار شمال منفذ السلوم البري.

تمكنت قوات حرس الحدود المتواجدة بنطاق المنطقة الغربية العسكرية جنوب منفذ السلوم البري من ضبط ٣ أجولة بداخلهم ٨ بنادق آلية، و٨ بنادق خرطوش، ٢٠ طن حشيش، ٨٠٠٠ طلقة صوت خلال شهر أبريل وخلال شهر سبتمبر، ١٠.٠٠٠ قرص مخدر خلال شهر يونيه، ٧٦٠ طلقة نارية، ٣٨ ك حشيش خلال شهر نوفمبر قبل تهريبهم.

أي قد تم ضبط عدد ١٤٠١٣٢ من كميات التهريب ٠.٧٪ من إجمالي التهريبات، وبلغت قيمتها نحو ٨٤٦٧٢٣٠ جنيه.

- في عام٢٠١٤م:

تمكنت قوات حرس الحدود من ضبط كميات مهربة من الحشيش والأسلحة النارية والذخائر، والطلقات النارية، ومستحضرات التجميل.

حيث تم ضبط ٥٠ كيلو حشيش خلال شهر أبريل، ١٧ سلاح ناري خلال شهر مايو، ١٦٠٠ ذخيرة، ٩٢٠٠ طلقة نارية.

كما تم ضبط كمية من كراتين مستحضرات التجميل نحو ١٢٠٠٠٠ كرتونة.

حيث بلغ إجمالي التهريبات خلال هذا العام نحو ١٣٠٨٦٧ بنسبة ٠.٧٪ من إجمالي التهريبات بقيمة نحو ٣١٤٥٧٦ جنية.

- في عام٢٠١٥م:

خلال عام ٢٠١٥ تم ضبط الكثير من عمليات التهريب، حيث تم ضبط حوالي ٨٩٩٠٢٣٤ عملية تهريب، أي بنسبة نحو ٤٥.٣٪، وتُعتبر من أكثر السنوات تهريبًا للبضائع عبر منفذ السلوم، حيث تم خلالها محاولة تهريب بضائع بقيمة ٨٩٣٤٠٠٠ جنيه،١٥٠٠٠٠ دولار.

حيث أحبطت سلطات جمارك السلوم بالتعاون مع السلطات المختصة محاولتي تهريب كمية كبيرة من النقد الأجنبي، وتم العثور على ٥٠ ألف دولار مخبأة في تجاويف سيارتين.

وتم ضبط محاولة تهريب كمية كبيرة من أقراص "الترامادول"، والمحظور استيرادها، وتم العثور على ٣٨ ألف قرص ترامادول مخبأة في مشمع السيارة.

أحبطت سلطات جمارك السلوم محاولتي تهريب كمية من النحاس والنقد المصري ، وتم العثور على طن و٤٧٠ كيلو جرامًا من النحاس بقيمة ٨٠ ألف جنية.

وتهريب كمية من النقد المصري، وتم العثور على مبلغ ٣٩ألف جنية.

أحبطت جمارك السلوم أكبر محاولة مزدوجة لتهريب كمية كبيرة من الأرز الهندي وعدم عرضه على الجهات الرقابية، والتهرب من سداد الرسوم الجمركية، مع استبداله بأرز مصري، وتصديره دون الموافقات المطلوبة، ودون سداد رسم الصادر.

تهريب كمية كبيرة من الأرز الهندي بإدخالها لجمرك الإسكندرية برسم الترانزيت إلى ليبيا عن طريق منفذ السلوم، واستبداله في الطريق بأرز مصري قبل العبور من جمرك السلوم.

وهو عبارة عن ١٢ حاوية ٢٠ قدمًا بوزن ٣١٢ طنًا بعدد ١٢.٤٨٠ ألف جوال أرز هندي، وزن كل منها ٢٥ كيلو جرامًا بقيمة ١.٢١٥ مليون جنيه.

أحبطت جمارك السلوم محاولة تهريب كمية كبيرة من المشغولات الذهبية بقيمة إجمالية بلغت ٧ ملايين و٦٠٠ ألف جنيه.

تم أيضًا ضبط أدوات تجميل محظور دخولها البلاد إلا بموافقة الجهات المختصة بوزارة الصحة.

٨١ كرتونة كبيرة عبارة عن مشغولات ذهبية موزعة على ٥١ علبة بلاستيكية بوزن صافي ٣٨ كجم، وأدوات تجميل بـ ٣٠٢ كرتونة عبارة عن ٢٦٩٢ دستة أدوات تجميل أصناف مختلفة،٢٠ طنًا من معدن النحاس قبل تهريبه إلى داخل البلاد عبر منفذ السلوم.

نجحت قوات حرس الحدود في ضبط ١٠٦٧ قطعة سلاح أنواع مختلفة خلال شهر سبتمبر، بالإضافة إلى ٧٨٦ طلقة من أعيرة مختلفة، بالإضافة إلى كمية من القذائف الصاروخية والمواد المتفجرة.

وكذلك نجحت قوات حرس الحدود في ضبط ١٠.٥ طن من المواد المخدرة و٨.٧ مليون قرص لعقاري التامول والترامادول المخدرين، و٤٤٠٠ قاروصة سجائر مسرطنة، وضبط ٢٢١٥ فرد من جنسيات مختلفة، خلال عمليات التسلل والتهريب على كل الاتجاهات الاستراتيجية.

- في عام٢٠١٦م:

أحبطت جمارك السلوم محاولة تهريب كمية من النقد المصري ، حيث تم العثور على مبلغ ٤٠ ألف جنيه مصري.

أحبطت جمارك منفذ السلوم البرى محاولة تهريب ٥٥٠ ألف دولار أمريكي، و٢ مليون و٢٥٠ ألف ريـال سعودي بحوزة مسافرة ليبية ، فعُثر على مبالغ مالية من النقد الأجنبي بواقع ٥٥٠ ألف دولار أمريكي، و٢ مليون و٢٥٠ ألف ريـال سعودي مخبأة بملابسها وحقيبتها.

ضبط ٣ محاولات تهريب لكمية من أدوات التجميل، والملابس، والسجائر الأجنبية المحظور استيرادها لخطورتها على الصحة العامة، وللتهرب من سداد الرسوم الجمركية تم العثور على عدد ٤٣٢ عباية داخل ٢٥ بطانية، وتم تقدير القيمة بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مصري.

وتم العثور على عدد ١١٥ خرطوشة سجائر بإجمالي ٢٣٠٠٠ سيجارة أجنبية، محظور استيرادها مخبأة داخل الأمتعة الشخصية، وتم تقدير القيمة بمبلغ ١٣٠٠٠ جنية مصري، وتم العثور على عدد ٥٠ علبة أدوات تجميل، وتم تقدير القيمة بمبلغ ٥٠٠٠ جنية مصري، ولكن قوات حرس الحدود تواصل ضرباتها القاصمة للعناصر الإجرامية والمهربين وتجار المواد المخدرة التي تستهدف الإضرار بالأمن القومي المصري على كافة الاتجاهات الاستراتيجية، حيث إنه في نطاق الجيش الثاني الميداني تمكنت قوات حرس الحدود من ضبط ٤٠ كيلو جرام من نبات البانجو المخدر، و٥٣٨٠٠ قرصًا مخدرًا لعقاري التامول والترامادول بالإضافة إلى ١٦٨ قاروصة سجائر مسرطنة.

ولفت إلى أن قوات حرس الحدود في نطاق المنطقة الشمالية العسكرية تمكنت من ضبط (٤٥٠٠) قاروصة سجائر مسرطنة، وفي مجال الحد من الصيد الجائر وللحفاظ على المخزون السمكي تم ضبط ٤ آلاف وحدة زريعة وكمية من غزل صيد الزريعة.

وكان إجمالي كميات التهريب خلال هذا العام حوالى ٢٩٨٣٢٠٦، أي بنسبة ١٥٪ من إجمالي التهريبات التي بلغت قيمتها نحو ٢١٨١٢٤٠ جنيه،٥٥٠٠٠٠ دولارأمريكى٢٢٥٠٠٠٠، مليون ريال تقريبًا.

- في عام٢٠١٧م.

أحبط رجال جمارك الصادر بالسلوم محاولة تهريب كمية من المشروبات الكحولية المحلية الصنع.

وجود بعض الجراكن بها قطع من الخلف، وبفتحها تبين وجود ٥٤٠ زجاجة فودكا محلية من إنتاج إحدى الشركات المصرية.

تمكن رجال جمارك الصادر بالسلوم من ضبط محاولة تهريب كمية من زيوت محركات السيارات بعدد ١٣٧٨ طرد زيوت محركات، وتروس، وباور، وبلغت قيمة المضبوطات مبلغ مليون و٨٤٤ ألف وخمسمائة جنية.

وواصل رجال القوات المسلحة تنفيذ المهام المكلفين بها لتأمين حدود الدولة والتصدي للمهربين والمخربين والعناصر الإجرامية التي تستهدف المساس بالأمن القومي المصري على كافة الاتجاهات الاستراتيجية.

وفى إطار هذه الجهود كثفت قوات حرس الحدود دورياتها على الاتجاهات الاستراتيجية كافة لقطع خطوط التهريب، وإحباط مخططات الخارجين عن القانون، حيث تمكنت من إحباط محاولة تهريب كميات كبيرة من الأقراص المخدرة والبضائع غير خالصة الرسوم الجمركية بمنطقتي بحر الرمال الأعظم وعين دالة جنوب منفذ السلوم، حيث تم ضبط ١٤ سيارة دفع رباعي بدون لوحات معدنية، محمل عليها ٦٠٠ كرتونة تضم عدد ٣٠ ألف قاروصة سجائر مسرطنة أنواع مختلفة، وعدد ١٥٥ كرتونة تبغ، وعدد ٢ مليون قرص مخدر، وتم القبض على ٢٠ فرد مصري الجنسية.

يأتي ذلك في إطار جهود القوات المسلحة كأحد أهم مهامها الرئيسية لإجهاض جميع المخططات والمحاولات لزعزعة استقرار المجتمع والاقتصاد الوطني.

خلال هذا العام تم ضبط حوالى ٢٠٣٢٦٣٣ من كميات التهريب التي بلغت نسبة نحو ١٠.٣٪ من إجمالي التهريبات التي بلغت قيمتها حوالى ١٨٤٤٥٠٠ جنيه تقريبًا.

- في عام ٢٠١٨م:

استمرارًا لجهود القوات المسلحة في تأمين حدود الدولة على الاتجاهات الاستراتيجية كافة، تمكنت عناصر حرس الحدود بالتعاون مع قوات المنطقة الغربية العسكرية من إحباط محاولة تهريب عبر الحدود الغربية وضبط عدد (٢) عربة دفع رباعي عُثر بداخلهم على عدد (٣) بندقية آلية، وبندقية قناصة، وعدد (٥) خزنة، و(١١٥) طلقة أنواع، إضافةً إلى هاتف ثريا، وحوالي مليون قرص مخدر، وطن من جوهر الحشيش المخدر.

هذا، وتواصل قوات حرس الحدود جهودها في تأمين حدود الدولة على الاتجاهات الاستراتيجية كافة ضد عناصر التهريب، والهجرة غير الشرعية، والعناصر الإرهابية.

كما أحبطت جمارك السلوم محاولة تهريب أسد حي عبر الحدود الغربية.

تمكن رجال الجمارك بمنفذ السلوم البري من ضبط محاولة تهريب أسد حي، وهو من المحظور تصديره، أو الاتجار به، أو تداوله عالميًا

تمكنت إدارة شرطة ميناء السلوم البرى، الجمعة ٢٣ مايو، من ضبط سائق ليبي الجنسية بحوزته ٧ أسلحة نارية، و٩ آلاف و٢٠٠ طلقة، حال إنهاء إجراءات وصوله بالمنفذ قادمًا من ليبيا، ضبط عدد ٦ رشاشFN ، وعدد ١ بندقية آلي، وعدد ٥٢٠٠ طلقةFN ، وعدد ٤٠٠٠ طلقة آلية، وعدد ١٦ خزينة، وعدد ٣ سونكى مخبأة داخل مخزن سري بالسيارة.

كما تم ضبط تهريب ل ١٥ كجم من الذهب، ونصف طن من الفضة، وعدد ٥٤٤ هاتف محمول، وكميات من إكسسوار المحمول، إضافةً إلى ضبط كميات كبيرة من الأقراص المخدرة، حيث تم ضبط ١٤٩٥٠ قرص أبتريل المخدر، وضبط تهريب نقد مصري وأجنبي.

في خلال هذا العام تم ضبط ١٠٣٤٥٨٧من كميات التهريب التي بلغت نسبتها نحو ٥.٢٪ من إجمالي التهريبات، حيث بلغت قيمتها نحو ٨٦٧٥٢٤٣ جنية تقريبًا.

- في عام٢٠١٩م:

نجحت الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية في إحباط محاولة تهريب كمية من المعادن النفيسة إلى داخل البلاد عبر منفذ السلوم البري، تهريب بضائع أجنبية الصنع غير خالصة الرسوم الجمركية إلى داخل البلاد، وضبط ٩٨٤ كرتًا معدنيًا يُشتبه في كونه من المعادن النفيسة "ذهب، فضة.

تمكن ضباط الإدارة العامة لأمن الموانئ من ضبط أحد الأشخاص حال محاولته تهريب قرابة ٢٩٠ ألف دولار أمريكي عبر منفذ السلوم البرى.. وآخر حال محاولته تهريب ٤ أجهزة لاسلكية ضمن مشمول رسالة مضمونها أمتعة شخصية قادمة من إحدى الدول العربية.

أسفرت جهود إدارة شرطة منفذ السلوم البرى من ضبط أحد الأشخاص بمبالغ مالية قدرها (٢٨٨,٨٠٠ مائتان وثمانية وثمانون ألف وثمانمائة دولار أمريكي - ٨٠٠ دينار كويتي - ٩٥ كارت ائتمان غير مملوكة له صادرة من مصارف متعددة بذات الدولة العربية المشار إليها بأسماء مختلفة) كانت مخبأة بفتحات تهوية تكييف السيارة.. وبمواجهته أقر بحيازته لكروت الائتمان لاستخدامها في سحب وتغيير العملات والمبالغ المضبوطة بقصد تهريبها للخارج.

وخلال هذا العام قُدِّرت كميات التهريب بحوالي ٥٨٠٦٧٩، أي بنسبة نحو ٥٪ التي بلغت قيمتها حوالى ٥٤٣١٠٠ جنيه، ٢٨٨٨٠٠ دولار أمريكي، ٨٠٠ دينار كويتي تقريبًا.

- في عام٢٠٢٠م:

في هذا العام تمكن رجال جمارك السلوم من ضبط محاولة تهريب كمية من المشروبات الكحولية " الخمور" إلى الجانب الليبي قُدرت قيمتها بحوالي ٤٩٤ مليون جنيه ، وتبين وجود ١٢٣ كرتونة بها ٢١١٩ زجاجة مشروبات كحولية (خمور) سعة ١ لتر أنواع مختلفة منشأ أجنبي مخبأة بين كراتين البضائع.

تمكن رجال جمارك السلوم من إحباط محاولة تهريب كمية من المشروبات الكحولية، وضبط محاولة تهريب كمية من البضائع المخالفة داخل مشمول السيارة، وتبين وجود ٤ كرتونة بداخلها ٧٦ زجاجة خمور سعة ١ لتر انواع مختلفة منشأ السويد وفرنسا، مخبأة بين شكاير الاسمنت.

تم إحباط ٣٢٨٣ عملية تهريب برسوم وغرامات ٤٨٣ مليون جنيه.. خلال سبتمبر وأكتوبر محاولات تهريب المواد المخدرة، والمنشطات بلغت قيمة المستحق عليها نحو ٥٥ مليونًا و٩٥٢ ألف جنيه، وتم تحرير ٣٣ محضرًا للتهرب يتعلق بأجهزة لاسلكية وأجهزة استقبال، والأسلحة، والذخائر، و قد بلغت قيمة المستحق عليها نحو ٨٧٩ ألف جنيه.

وضبط محاولات تهريب الملابس الجاهزة، والأدوية، والخمور، وأجهزة المحمول، بلغت قيمة المستحق عليها نحو ٧٢ مليونًا و٦١٦ ألف جنيه، كما تم ضبط سجائر، ومستحضرات تجميل بلغت قيمة المستحق عليها نحو ١٠٨ ملايين و٧٨٤ ألف جنية.

وتم ضبط محاولات تهريب أصناف متنوعة، والسلع المرفوضة رقابيًا، وقد بلغت مستحقاتها نحو ١٢٥ مليونًا و٦٥٦ ألف جنيه.

كما أحبطت محاولة تهريب مشغولات ذهبية وفضية بلغت مستحقاتها نحو ٣٢ ألف جنية.

وتمكنت الأجهزة الأمنية من إحباط محاولة تهريب بضائع أجنبية الصنع غير خالصة الرسوم الجمركية داخل حاوية أثناء إنهاء إجراءات وصولها قادمة من إحدى الدول الأجنبية بمنفذ السلوم البرى.

أكدت معلومات وتحريات الأجهزة الأمنية اعتزام سائق شاحنة "يحمل جنسية أجنبية"، تهريب بضائع أجنبية الصنع غير خالصة الرسوم الجمركية داخل حاوية، وذلك حال قيامه بإنهاء إجراءات وصوله قادمًا من إحدى الدول الأجنبية بمنفذ السلوم البرى.

تمكنت الجهات المعنية فور وصوله من ضبط ١٥٩٠٩عبوة مستحضرات تجميل، تم إخفائهم بمخزن سرى بأرضية الحاوية بالمخالفة للقانون، وقُدرت القيمة بقرابة ٣ ملايين جنية.

وتم ضبط حوالى ١٧٨٥١٥١من كميات التهريب، أي بنسبة تبلغ نحو٩٪ التي قُدرت قيمتها بنحو ٧٣٩٦٣٣٦٦٢ جنيه تقريبًا.

- في عام ٢٠٢١م:

تمكن رجال الجمارك بالإدارة العامة لجمارك السلوم من ضبط محاولة تهريب كمية كبيرة من الأدوية البشرية، فتبين وجود ٧٨٩ كرتونة بإجمالى ٧٧٨٦٢٦ عبوة أدوية بشرية أصناف، وأنواع مختلفة مخبأة أسفل الشتلات الزراعية، وبلغت القيمة ٥ ملايين و٨٨٥ ألفًا و٥١٧ جنيهًا.

تمكن رجال جمارك السلوم من ضبط محاولة تهريب ٣ مواتير للقوارب المطاطية (زودياك) أجنبية الصنع.

أحبطت جمارك السلوم محاولة تهريب كمية من قطع غيار السيارات الجديدة بأكثر من مليون جنيه، وتبين وجود ١١٢٧٢ قطعة من قطع غيار السيارات الجديدة أجنبية الصنع، منها (مارش - ترس مارش - أويل سيل - موبينة - موتور سيارة نقل – مولدات) بلغت قيمة المضبوطات مليونًا و٣٣٩ ألفًا و٦٧٠ جنيهًا.

أحبطت أجهزة وزارة الداخلية محاولة تهريب كمية كبيرة من الأدوية عبر ميناء السلوم البري بقيمة ورسوم بلغت نحو ١٨ مليون جنيه، وضبط عدد (٧٧٨٦٢٦) عبوة أدوية بشرية متنوعة مختلفة المنشأ.

ضبط ١٩ ألف قرص لعقار أبتريل في السلوم، وكانت أجهزة وزارة الداخلية ممثلة في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بقطاع مكافحة المخدرات والأسلحة والذخائر غير المرخصة بالتنسيق مع قطاعي (الأمن الوطني – الأمن العام) وبالاشتراك مع الإدارة العامة لأمن الموانئ قد ضبطت مُهربًا لكمية من العقاقير المؤثرة في الحالة النفسية والعصبية المدرجة على جداول المخدرات مستخدمًا إحدى السيارات، وقيامه بإعداد مخزن سري بالسيارة لإخفاء الأقراص المخدرة.

وتم ضبط١٤.٩٥٠ قرص لعقار، وعثرت القوات على ١٤٥٠٠ قرص لعقار «أبتريل» مخبأة داخل مخزن سري بالسيارة، ومبلغ مالي «عملات محلية وأجنبية» وهاتفي محمول.

ضبط عدد٤ أجهزة لاسلكية بمشتملاتها مُخفاة ضمن مشمول الرسالة المحظور استيرادها، وقُدرت قيمتها ورسومها الجمركية (بمبلغ ٦٢٨٠ - ستة آلاف ومائتان وثمانون جنيهًا).

نجحت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والأسلحة والذخائر غير المرخصة، في إحباط محاولة تهريب ٤٣,٨٠٠ ألف قرص مؤثر في الحالة النفسية والعصبية إلى خارج البلاد عبر منفذ السلوم البري.

تم العثور على (٤٣,٨٠٠ ألف قرص مؤثر لعقارى "أبتريل - باركينول - مبالغ مالية "محلية - أجنبية" - ٢ هاتف محمول).

خلال هذا العام تم ضبط حوالى ٨٦٧٩٩٤، أي بنسبة تبلغ نحو ٤.٤٪ من إجمالي التهريبات التي بلغت قيمتها نحو ٤٣٢٩٩٨١٤ جنيه تقريبًا.

- خلال عام ٢٠٢٢م:

تمكن رجال الجمارك بالإدارة العامة لجمارك السلوم بالتنسيق مع سرية المهربات بحرس الحدود من ضبط محاولة تهريب عدد من الهواتف المحمولة.

فبناء على معلومات واردة من سرية المهربات بحرس الحدود بالسلوم تبين وجود كمية من البضائع غير الخالصة الضرائب والرسوم ، فتبين وجود ١٠٦ هواتف محمول ماركة. iphone 13 pro maxو iphone 13 pro و iphone 13 وتليفون iphone 11 ، وبلغت قيمة المضبوطات مليون و ٧٢٢ ألفًا و٥٠٠ جنيه.

تم ضبط محاولة تهريب عدد من الهواتف المحمولة تتمثل في وجود ٢٠ هاتف محمول ماركة؟؟؟ و٢٦ رأس شاحن مُخبأ داخل الإستبن الخاص بالسيارة، وبلغت قيمة المضبوطات ٣٥٨ ألف جنيه.

تمكن رجال الجمارك بالإدارة العامة لجمارك السلوم من ضبط محاولة تهريب عدد من الساعات الذكية ، فتبين وجود ٤٥ ساعة آيفون حديثه ذكية مخبأه داخل مخازن سرية بالسيارة يصعب الوصول إليها، وبلغت قيمة المضبوطات ١٣٥ ألف جنية.

تمكن رجال الجمارك بالإدارة العامة لجمارك السلوم من ضبط محاولة تهريب كمية من الأدوية البشرية والبيطرية والأرز وقطع غيار السيارات، وتبين وجود ٦ كراتين بداخلها ٣٢٦٧ علبة أدوية بشرية محلية وأجنبية الصنع، و١٢٠ عبوة أدوية بيطرية أجنبية الصنع، و٤٠٠ كيلو أرز مصري، و١٧٠٧ طرد قطع غيار سيارات مختلفة الأنواع والمناشئ مخبأة أسفل المشمول بالسيارة.

خلال هذا العام تم ضبط ١٩٧من عمليات التهريب حتى شهر مارس، وبلغت قيمتها حوالى ٢٢١٥٥٠٠ جنيه.

النتائج والتوصيات:

١. رفع كفاءة جميع الطرق الإقليمية في بعض قطاعاتها وزيادة عوامل الأمان عليها وربطها مع الشبكات القومية.
٢. الحد من مخاطر الألغام والمخاطر الطبيعية.
٣. وضع ضوابط وشروط فنية لاستغلال الخامات المعدنية بما يحقق أعلى معدل إفادة منها.
٤. إتاحة أسواق جديدة لتصدير الخامات المعدنية.
٥. توفير مراكز تدريب لدعم سوق العمل بالعمالة المدربة.
٦. التوسع في سياسات التنقيب والاستكشاف.
٧. دراسة البيئة الصحراوية وتحديد نمط للمساكن الصحراوية مع الالتزام بالتمسك بالطراز القديم والحديث في البناء، واستخدام الخامات المحلية في البناء بهدف خفض التكلفة الكلية.
٨. تنويع القوام الاقتصادي للمحافظة، وتفادى القصور الناجم عن أحادية النشاط مع أهمية تحقيق الترابط والتكامل بين الأنشطة الاقتصادية بعضها ببعض.
٩. تحقيق كفاءة النقل الداخلي بين نطاقات التنمية الرئيسية بما يدعم الأنشطة الاقتصادية.

١٠. تطوير شبكات النقل البرى والبحري لتحقيق الترابط المباشر بين المحافظة ودول حوض البحر المتوسط بما يدعم التوجه التصديرى

المصادر والمراجع:

أ-المصادر:

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والظروف السكنية، محافظة مطروح، النتائج النهائية للتعدادات (١٩٤٧-٢٠١٧م).
٢. مديرية الزراعة بمطروح، إدارة الإحصاء، فترة (٢٠١٠-٢٠١٩م).
٣. مصدر أمنى سرى بالمنطقة الغربية لبيانات التهريب.
٤. الهيئة العامة المصرية للبترول، خرائط كونكرال مقياس ١:٥٠٠٠٠٠.
٥. الهيئة العامة للأرصاد الجوية، القاهرة، بيانات غير منشورة (١٩٦٠-٢٠١٦م).
٦. الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، مشكلة الألغام في مصر، ٢٠٢١.
٧. الهيئة العامة للبترول، الصفحة الرسمية خريطة حقول البترول والغاز الطبيعي ١ : ٥٠٠٠٠ عام ٢٠١٨م.
٨. http://www.egpc.com.eg/production_Activity_one.aspx
٩. الهيئة العامة للبترول، خرائط مصر الجيولوجية، وزارة البترول والمعادن، المسح الجيولوجي المصري، القاهرة، مصر، ١٩٨٦م.
١٠. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، استراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية، محافظة مطروح، ٢٠٠٨.
١١. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي لمحافظة مطروح، ٢٠١٣م.
١٢. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، محافظة مطروح، المخطط الاستراتيجي لمحافظة مطروح، جامعة الإسكندرية (٢٠١٣-٢٠٢٣).
١٣. وزارة الخارجية المصرية، ٢٠٠٤م.

ب-المراجع

١- محمد عبد الغنى سعودي(٢٠١٠): الجغرافيا السياسية المعاصرة، دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية.
٢- محمد فريد(١٩٩٢): في جغرافية مصر، دار المعرفة الجامعية، ط١، الإسكندرية.
٣- محمد محسوب(١٩٩٢): صحراء مصر الغربية دراسة في الجغرافيا الطبيعية، القاهرة.
٤- محمد محمود الديب(٢٠٠٨): الجغرافيا السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
٥- محمد محمود الديب(١٩٩٧):الجغرافيا السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
٦- محمود توفيق محمود(١٩٧٧): الجغرافيا السياسية للكيان الصهيوني، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
٧- محمود توفيق(٢٠١١): الدولة في عالم بلا حدود دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة الأنجلو

المصرية، القاهرة، ط١.
٨- محمود توفيق(٢٠١٥): الدولة في عالم بلا حدود، دراسة في الجغرافيا السياسية، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٩- مصطفى فاروق(١٩٧٧): الجماعات العرقية، دراسة في التكيف والتمثيل الثقافي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
١٠- يسرى الجوهرى(١٩٩٧): الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
١١- يوسف عبدالمجيد فايد(٢٠٠٥): جغرافية المناخ والنبات، دار النهضة.

ج-المراجع الاجنبية

١. Schultze-Kraft, M., & Rew, M: How does state fragility Affect Rural development: Evidence from Afghanistan, the democratic Republic of the congo, yemen, Nepal, and Bolivia GIZ., Eschborn Germany, 2014.
٢. Spykman, N. J.: "Frontiers,security and International organization", Geographical review, (32), 1942.
٣. Taha, A,: Geology of water supplies of Matrouh-Barni area,ph.D. Thesis, Department of Geology, faculty of science Alex unvi, 1973.
٤. United Nations, Department of Economic: population challenges and development goals (vol.248). United Nations publications, newyork, 2005.

The Western border and its impact on Egyptian national security and its role in supporting sustainable development

"Study in Geography of Politics"

By

Mayada Mamdouh Abdullah Mohammed

Prof Dr. Mohammed Zaki Al-Sudaimi

Professor of Economic Geography and former Dean of the

Faculty of Arts - Tanta University

Prof Dr. Abdul Razek Bassioani Al-Kommi

Professor of Physical Geography and Head of the Department of Geography and Geographic Information Systems

Faculty of Arts, Tanta University

Abstract:

The concepts of national security and sustainable development are complementary concepts that support each other in the service of the aspirations of individuals and peoples around the world, so they are interrelated in several aspects. This research dealt with the study of the western border and its strategic importance and its impact on Egyptian national security. The natural location of the western border, its development and its parts, which consist of the northern sector and International, therefore, it represents a strength and weakness for Egyptian national security. It was a weakness for Egyptian national security during the military coup and the Libyan and Egyptian revolutions. Smuggling of weapons, ammunition and drugs abounded during this period, during the years (2011-2015), and then the smuggling of weapons, ammunition and drugs decreased during the years (2018-2022).

It will also study the border area, which includes Matrouh Governorate, study the land port of Salloum, and study the volume of Egyptian exports and imports carried out through the western border between Egypt and Libya during the period (2014-2019). Therefore, the borders became a strength for Egyptian national security after the end of wars and revolutions, improving the economic conditions of Egypt and Libya, and

Matrouh Governorate is one of the most important border governorates and the most important for Egyptian national security because it is a threat to the national security of the state; because it is a border area linking Egypt and Libya, separated between the two countries by the western Egyptian border.

The problem of mines in some areas of the study area will be studied, so that their whereabouts, problems and obstacles to their removal will be studied, and mine action centers in Egypt will be studied, because the presence and spread of mine areas in some of the areas mentioned in this chapter threatens Egyptian national security and represents a weakness; because they disrupt large areas of arable land**,** The study of the problem of smuggling, which the border guard forces are able to control so that customs officers in Balsloum can control it before smuggling it across the western border, will study the quantities, types and value of smuggling.

Keywords: Sustainable development - the western border - national security - geopolitics.